الحدث

أدى الخلاف داخل حكومة بنيامين نتنياهو بشأن «اليوم التالي» في غزة، وما إذا كانت «إدارة عسكرية» ستدير القطاع، كما يميل نتنياهو، أو «إدارة دولية»، إلى زيادة التصدعات داخل الحكومة، مع «تحديد» الوزير بني غانتس موعد انسحابه من الائتلاف الحاكم

«اليوم التالي» لغزة
التصدعات تمزق حكومة نتنياهو

غانتس ونتنياهو خلال مؤتمر صحافي في تل أبيب، أكتوبر الماضي (جبير سلطان/فرانس برس)

طالب غانتس بتحديد استراتيجية واضحة بشأن الحرب على غزة

اعتبر نتنياهو أن إنذار غانتس سيؤدي إلى هزيمة إسرائيل

انتقادات علنية وجهها غالانت بشأن عدم توفر تصوّر للـيوم التالي للحرب، وقال فيها إنه لن يوافق على حكم عسكري في قطاع غزة، داعياً نتنياهو إلى إعلان أن ذلك لن يحدُث. وكشف غالانت، في مؤتمر صحافي مساء الأربعاء الماضي، أنه طالب بإيجاد بديل لحكم حركة حماس في القطاع، وطرح الأمر مرّات عدة في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية لكن تجاوباً مع طلبه لم يحدُث. لكن وبالرغم من ردات الفعل العاصفة على الساحة الإسرائيلية عقب خطاب غانتس، الذي هدد بالانسحاب من الحكومة، فإن غانتس لم يأت بالكثير، كما أن مدة ثلاثة أسابيع في عمر الحرب والسياسة كافية ليجد نتنياهو الذي اعتاد المراوغة مخرجاً من الأزمة، في حين كان غانتس مطالباً من قبل شريحة واسعة، وحتى من قبل رئيس المعارضة يئير لبيد، بالاستقالة الفورية. وفعلياً، لم يبتعد غانتس عن مواقف يمكن لنتنياهو في غالبيتها إعلانها أيضاً، بشأن إعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، وإسقاط حكم حركة حماس، ونزع سلاح القطاع. ولكن تبقى ثمة نقاط إشكالية أكثر، ربما تكون مرحلية وتتغيّر، إذ يطالب غانتس بإدارة دولية للجوانب المدنية في قطاع غزة، فيما يميل نتنياهو حالياً لحكم عسكري، كما لا يمكن لنتنياهو التعهد بإعادة مستوطني الشمال إلى منازلهم بحلول الأول من سبتمبر/أيلول المقبل، لكن في المقابل، قد يستغل نتنياهو هذه النقطة تحديداً لشن حرب أوسع ضد حزب الله في لبنان، بحجة أن هذا هو السبيل الوحيد لإعادة المستوطنين إلى منازلهم. لكن كل هذه الخلافات توضع جانباً مقابل قانون تجنيد اليهود الحريديم الذين يرفضون بإعفاء أنفسهم من الخدمة العسكرية الإلزامية، بينما تطالب المعارضة وأقطاب من داخل الحكومة، وحتى من داخل حزب الليكود نفسه، بقانون يتيح المساواة بالعبء في الخدمة العسكرية بين الإسرائيليين، أو أقلّه قانون بالإجماع بين مختلف المركبات. وقد يكون قانون التجنيد هو العامل الأهم في تحديد مصير الحكومة واستمرارها من عدمه، أكثر من حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة، والحرب الأوسع المحتملة في لبنان. ولن يؤثر انسحاب غانتس كثيراً في الحكومة، إذ ستعود إلى حجمها الذي سبق الحرب مع 64 عضو كنيست، وإن كانت استقالته قد تزيد من زخم التظاهرات المعارضة لها. لكن التهديد الحقيقي قد يظهر، إن قرر غالانت الانسحاب وإقناع بعض أعضاء الليكود بالانضمام إليه مستغلاً بعض العوامل، في ظل خلافاته مع نتنياهو وتعرضه للهجوم من قبل جهات عدة في الائتلاف تطالب بإقالته، ووجود معارضة داخلية في حزب الليكود، خاصة في ما يتعلق بقانون التجنيد، وقناعة البعض بأن نتنياهو يفضّل مصالحه السياسية على المصالح الإسرائيلية في هذه القضية وبالقرارات المتعلّقة بالحرب. وبالتالي فإن غالانت قد يكون الورقة الأقوى في إطاحة الحكومة، وربما إقامة حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات جديدة.

على صعيد آخر، دعا الرئيس الأميركي جو بايدن، الأحد، إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وقال إنه يعمل على التوصل إلى «سلام دائم» يشمل إقامة دولة فلسطينية. وفي حديثه خلال حفل تخرج في جامعة مارتن لوثر كينغ الابن، قال بايدن إنه يدفع من أجل التوصل إلى اتفاق سلام إقليمي «للتوصل إلى حل الدولتين، وهو الحل الوحيد».

حل الدولتين في يار إيلان» في يونيو 2009.

وتابع البيان: «إذا كانت حكومة الطوارئ مهمة بالنسبة لرئيس الوزراء، فعليه أن يجري المناقشات اللازمة، ويتّخذ القرارات اللازمة، وألا يماطل خوفاً من المتطرفين في حكومته». ووسط الشراشق الكلامي بين الطرفين، تدخل وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير قائلاً إنّ غانتس «قائد صغير، منافق وكاذب». وأضاف، في منشور على منصة إكس مساء السبت، أنّ غانتس «منذ اللحظة الأولى لانضمامه إلى الحكومة، كان منخرطاً بشكل رئيسي في محاولات تفكيكها. رحلاته إلى واشنطن لإجراء محادثات ضد موقف رئيس الوزراء لم تكن سوى جزء صغير من تخريبه». وتابع: «لقد حان الوقت لتفكيك الكابينت وتغيير السياسة إلى سياسة حازمة وقوية وحاسمة».

وتأتي تصريحات غانتس بعد ثلاثة أيام من

متفقان على استمرار العدوان

اعتبر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، في تصريح لوكالة الأناضول أمس الأحد، أن الوزير في مجلس الحرب الإسرائيلي بيني غانتس، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، متفقان إزاء استمرار العدوان على قطاع غزة. وقال إن «مضمون خطاب غانتس محاولة للفت الانتباه إلى وجود خلاف داخل حكومة الاحتلال، ولكن من حيث الجوهر والمضمون هم موحدون في المضي باتجاه تصعيد العدوان والجرائم ضد الشعب الفلسطيني».

(الضفة الغربية المحتلة) كجزء من عملية التطبيع مع السعودية»، مضيفاً: «موقف رئيس الوزراء من هذه القضايا المصيرية واضح: رئيس الوزراء مصمم على القضاء على كتائب حماس، وهو يعارض إدخال السلطة الفلسطينية إلى غزة وإقامة دولة فلسطينية ستكون حتماً دولة إرهاب، ويعتقد رئيس الوزراء أن حكومة الطوارئ مهمة لتحقيق جميع أهداف الحرب، بما في ذلك عودة جميع مختطفينا، ويتوقع أن يوضح غانتس موقفه للجمهور بشأن هذه القضايا».

بدوره، ردّ غانتس على تصريحات مكتب نتنياهو بالقول إنه «لو كان (نتنياهو) يصغي لكنا دخلنا رفح قبل أشهر وأنهينا المهمة، وعلينا أن نكملها، وأن نهيئ الظروف اللازمة لذلك». وأضاف في بيان صدر عن مكتبه: «السلطة الفلسطينية لن تتمكّن من السيطرة على غزة. ولكن يمكن لجهات فلسطينية أخرى القيام بذلك، إذا نجحنا في الحصول على دعم من دول عربية معتدلة ودعم أميركي. ومن الجيد أن يهتم رئيس الوزراء بما يحدث في هذا الأمر، وعدم تخريب هذه الجهود. وكما قال غانتس في خطابه، لا نية لإقامة دولة فلسطينية في غزة، حتى من مطلب السعوديين. وغانتس، على عكس نتنياهو، لم يُعد الخليل، ولم يعلن دعمه

المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة)، وترك حماس على حالها، وإقامة دولة فلسطينية. جندونا لم يسقطوا سدىً وبالتأكيد ليس من أجل استبدال حماسستان بفتحستان». وتابع نتنياهو: «إذا كان غانتس يفضّل المصلحة الوطنية ولا يبحث عن ذريعة لإسقاط الحكومة، فليجب على الأسئلة الثلاثة التالية: هل هو مستعد لاستكمال عملية رفح لتدمير كتائب حماس، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن أن يهدد بتفكيك حكومة الطوارئ في منتصف العملية؟ هل يعارض السيطرة المدنية للسلطة الفلسطينية في غزة، حتى من دون (محمود) عباس؟ هل هو مستعد للقبول بدولة فلسطينية في غزة ويهودا والسامرة

غزة. وهدّد غانتس، خلال مؤتمر صحافي، بالانسحاب من حكومة الحرب في حال عدم تحديد استراتيجية واضحة تتضمن إعادة الأسرى المحتجزين و«تقويض حكم حركة حماس». وقال: «أمهل نتنياهو حتى 8 يونيو/حزيران المقبل لتحديد استراتيجية واضحة للحرب وما بعدها»، متهماً «أقلية صغيرة» بأنها تسيطر على «قيادة إسرائيل» وتقودها إلى المجهول. وأضاف أن «من يتحكمون في الأمور أرسلوا الجنود إلى الميدان ويتصرفون حالياً بجبن. وجزء من السياسيين يفكرون في أنفسهم»، واصفاً مقترح الصفقة الأخير، الذي وافقت عليه حركة حماس ورفضه نتنياهو، بالمتوازن، مع تأكيده إمكانية تطويره. وأشار إلى أنه «في الائتلاف الحكومي الذي دخلناه مع نتنياهو كانت هناك وحدة قوية، ولكن في الفترة الأخيرة هناك تشويش»، معتبراً أن «النصر في الحرب» يأتي فقط من خلال بوصلة استراتيجية واضحة، واستدرك قائلاً: «أنا وزملائي سنفعل كل ما في وسعنا لتغيير المسار. هناك حاجة لتغيير فوري، ولن نترك الأمور على حالها»، كاشفاً أنه «في الأشهر القليلة الماضية، التقيت وتحدثت مع زعماء في العالم وزعماء عرب، وأعلم أنه إذا تصرفنا بشكل صحيح وبعزم، فإن الهدف الاستراتيجي في متناول اليد». وتابع: «على نتنياهو أن يختار بين الفرقة والوحدة والنصر والكارثة. سنسحب من حكومة الطوارئ إذا لم تُلبَّى الطلبات»، مهدداً: «إذا واصل نتنياهو المضي قدماً في طريقه الحالي، فسوف نتوجه إلى الشعب لإجراء انتخابات». وتابع: «علينا العمل على إعادة مواطني الشمال (حدود لبنان) وتعزيز التطبيع مع السعودية»، معتبراً أنّ إسرائيل «تخوض منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول (الماضي) حرباً وجودية».

ولم يتأخر ردّ غانتس على تصريحات غانتس كثيراً، معتبراً في بيان صدر عن مكتبه أنه بدلاً من إنذار «حماس» فإنّ غانتس يذر رئيس الحكومة ويحدد له مهلة نهائية، الأمر الذي سيؤدي إلى هزيمة إسرائيل في الحرب. وقال: «الشروط التي وضعها غانتس هي كلمات معناها واضح، وهو نهاية الحرب وهزيمة إسرائيل، والتخلّي عن معظم

إغلاق مدخل القدس

أغلق متظاهرون إسرائيليون، أمس الأحد، مدخل مدينة القدس المحتلة، مطالبين بإسقاط حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وإجراء انتخابات مبكرة، وعقد صفقة تبادل أسرى مع حركة حماس. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن متظاهرين من حركة «تغيير الاتجاه» الاحتجاجية أغلقوا مدخل مدينة القدس مطالبين بإجراء انتخابات مبكرة وإسقاط الحكومة، ووضعوا مجسما لصندوق اقتراع في منتصف الطريق، وقيد بعضهم أيديهم فيه.

للحديث تتمة...

أوهام «الكل الوطني الفلسطيني»

وليد التيلي

تشتعل المعركة على الأرض في غزة، تصمد المقاومة وتوجه للعدو ضربات يشاهدها كل العالم.

ويتحدث المقاومون عن صمود قابل للاستدامة، غير عابئين بهراء بعض الساسة الذين لا يملكون أي أوراق بين أيديهم، لأن الحقيقة الوحيدة تكمن على الأرض، والأرض الآن للمقاومة التي لا نتوقع منها أن تترك مصيرها للمساومة كما حصل في السابق.

رغم ذلك، يحاول الأميركيون ومن والاهم من العرب تحقيق ما عجزوا عنه إلى حد الآن بالدبابة، ومحاولة بداية صياغة إدارة ما بعد الحرب.

يعزف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لحنه النشاز على الغيتار في حانة بالعاصمة الأوكرانية كييف، خلال زيارة الثلاثاء الماضي.

ويقول بلينكن: «لا يمكننا ترك فراغ في غزة لأن الفوضى ستكون البديل، لا ندعم احتلالاً إسرائيلياً لغزة ولا حكم حماس». كأنهم، وكل الإدارات الأميركية والصهيونية منذ عقود، لم يجربوا كل شيء، اقتلاع، اجتثاث، تهجير، تدمير، حروب، ولكنهم يراوحون مكانهم ويعودون لمقاتلة الأبناء، والأحفاد، في الأماكن نفسها وبالعزيمة نفسها، عزيمة الدافع عن أرضه. رغم ذلك، جاء حديث رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية ليرد على فرضيات اليوم التالي للحرب على غزة بأن «إدارة القطاع بعد الحرب سوف تقرر فيها الحركة مع الكل الوطني». ولكن هنية لم يضع في الحسبان تلك الضربة التي وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس للمقاومة في القمّة العربية، عندما اعتبر أن حركة حماس قامت بـ«توفير ذرائع لإسرائيل كي تهاجم قطاع غزة». والحقيقة أن هنية كان يعرف أن حديثه عن «الكل الوطني الفلسطيني» مجرّد أوهام، كما الكل الوطني التونسي والكل العربي، تتنازعهم حسابات السلطة، فيحرقون بلدانهم لحسابات شخصية وسياسية.

والمؤكد أن المقاومة تستشرف كل هذه الخناجر المسلولة، وتعرف أنها تقريباً وحدها، عدا بعض الأصوات والعزائم القليلة الصادقة التي لا تزال تدافع عن قضية عادلة. ولكن هذا الدعم في كل حال لن يأتي من بلينكن ودولته التي تدير الحرب، وتكذب بشأن إنسانيتها. مجلس النواب الأميركي يصادق على مشروع قانون يمنع وقف أو إلغاء مساعدات أمنية للاحتلال، ووزارة الدفاع الأميركية تؤكد مواصلة تزويد إسرائيل بالذخائر والدفاعات الجوية. ثم يعلن الجيش الأميركي انتهاء بناء الرصيف البحري العائم على سواحل قطاع غزة، من أجل المساعدات قالوا. ولكنهم يكذبون، فلا خير يأتي منهم مطلقاً.

رصد

شهيد واعتقالات في الضفة الغربية

رام الله ـ مالك نبيل

استُشهد فلسطيني، أمس الأحد، بنيران الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، حيث يواصل الاحتلال انتهاكاته وعمليات قتله اليومية للفلسطينيين، بالإضافة إلى ما يقترفه مستوطنوه من اعتداءات بحقهم، والتي ارتفعت وتيرتها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وبدء إسرائيل عدوانها على غزة. واستشهد المواطن الفلسطيني رامي محمد موسى حيان (44 عاماً)، ظهر أمس، بنيران قوات الاحتلال عند حاجز «أبو ديس - الكونتينر»، الواقع شمال شرق القدس وشمال بيت لحم. وزعم جيش الاحتلال أن حيان حاول تنفيذ عملية طعن لم تسفر عن إصابات عند الحاجز. وبحسب مصادر محلية وشهود عيان تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن الشهيد لم ينفذ عملية طعن، ولم يكن يحمل سكيناً، لكن جنود الاحتلال أطلقوا النار عليه فور اقترابه منهم، ثم أغلقوا الحاجز بكلا الاتجاهين وأعاقوا حركة المواطنين والمركبات، حيث إن الحاجز يعتبر البوابة الوحيدة للتنقل، إذ أنه يفصل بين شمال الضفة وجنوبها.

وقال هيثم الهدري، مدير مستشفى الحسين في بيت جالا، الذي نقل إليه جثمان حيان، لـ«العربي الجديد»، إنهم تسلّموا جثمان الشهيد بعد أن أصيب برصاصات عديدة في مختلف أنحاء جسده، علماً أنه لم يفقد الحياة بشكل مباشر، لكن تم منع طواقم الإسعاف من الوصول إليه عقب إصابته ما حال دون إنقاذه. وأشار الهدري إلى أن الشهيد حيان يعتبر من الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مصاب سابقاً برصاص الاحتلال في منطقة الرأس عام 2015، وبعاني من صعوبة في الحركة والإدراك، لكن ذلك لم يمنع الاحتلال من استهدافه. بدوره، قال منسق القوى الوطنية والإسلامية في بيت لحم، محمد الجعفري، لـ«العربي الجديد»، إن الاحتلال استهدف حيان الذي يعاني من إعاقة حركية، ثم سلّم جثمانه في إجراء مخالف لأفعال الاحتلال المعتادة باحتجاز جثامين الشهداء الذين ينفذون عمليات، ما يؤكد زيف ادعاء عملية الطعن.

وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت 3 مواطنين عند الحاجز، قبل وقت قصير من إطلاق النار على حيان. ونقلت وكالة

ارتفعت حصيلة الاعتقالات في الضفة بعد 7 أكتوبر، إلى 8775

الأنباء الفلسطينية «وفا» عن مصادرها أن قوات الاحتلال أوقفت مركبة على الحاجز العسكري الواصل بين وسط وجنوب الضفة، وأجبرت من فيها على النزول وهم ثلاثة مواطنين، اعتقلتهم من دون معرفة هوياتهم. وأضافت أن قوات الاحتلال أغلقت الحاجز العسكري، ما تسبب في أزمة مرور خانقة. كما ذكرت «وفا» أن قوات الاحتلال شنّت، فجر أمس، أيضاً من إجراءاتها العسكرية عند حاجز تياسير شرق طوباس، ما تسبب في حدوث أزمة مركبات للمتوجهين إلى الأغوار.

إلى ذلك، قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس أيضاً، إن قوات الاحتلال اعتقلت بين مساء يوم أول من أمس السبت وصباح أمس الأحد، 18 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم الصحافي محمود بركات، بالإضافة إلى طفلين من بورين في نابلس وأسرى سابقين، وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات في الضفة منذ 7 أكتوبر، إلى نحو 8775 معتقلاً، وهي حصيلة تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً.

في غضون ذلك، اقتحم مستوطنون، أمس، باحات المسجد الأقصى في القدس المحتلة، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، حيث أدّوا طقوساً تلمودية، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وأشارت الوكالة إلى أن المستوطنين اقتحموا الأقصى بأكثر من مجموعة، عبر باب المغاربة، ونفّذوا جولات استفزازية في باحاته، فيما حوّلت شرطة الاحتلال البلدة القديمة من مدينة القدس إلى ثكنة عسكرية، حيث انتشر فيها مئات من عناصر الشرطة على مسافات متقاربة، خصوصاً عند بوابات الأقصى، وشدّدت من إجراءاتها العسكرية على أبواب البلدة القديمة والمسجد الأقصى، وفرضت قيوداً على دخول المصلين.

كما هاجم مستوطنون، أمس، بالحجارة، مركبات لفلسطينيين شمال غرب مدينة أريحا، واحدثوا أضراراً فيها، بحسب «وفا»، واعتدوا على شاحنتين محملتين بالمواد الغذائية على معبر ترقوميا شمال غرب الخليل، كانتا متجهتين إلى قطاع غزة. كما اقتحم مستوطنون بحماية قوات الاحتلال، منطقة المسعودية الأثرية التابعة لأراضي قرية برقة، شمال غرب نابلس، والتي تقطن فيها 15 عائلة تعاني باستمرار جراء اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، الهادفة إلى حملهم على الرحيل من تلك المنطقة لصالح الاستيطان. والمسعودية منطقة أثرية تضم آثاراً لسكة حديد الحجاز، التي أنشئت أيام الحكم العثماني في فلسطين، كما اعتدى مستوطنون على رعاة اغنام في منطقة العين في مسافر يطا، جنوب الخليل، ما أدى إلى إصابة مواطن بجروح استقلته قوات الاحتلال أيضاً.

من جهتها، استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ساحة لنقل الأخشاب من قرية دوما جنوب نابلس، وقوات أخرى على منزل في قرية جلبون شمال شرق جنين والذي حولته الى نقطة عسكرية، كما منعت مواطنا في القرية من استكمال بناء منزله وهو قيد الإنشاء. وقال رئيس مجلس قروي جلبون إبراهيم أبو الرب لـ«وفا» إن قوات الاحتلال واصلت أمس عملية اقتحام للقرية ونصب الحواجز فيها، وتضييق الخناق على المواطنين، مشيراً إلى أن هذا الاقتحام يأتي بالتزامن مع مواصلة قوات الاحتلال الاستيلاء على مغسلة، ومنزل يعود لمواطن، لليوم الـ27 على التوالي.

متابعة

سموتريتش يحرّض على اجتياح دائم لجنوب لبنان

حيفا، بيروت ـ العربي الجديد

مع تصاعد وتيرة الهجمات التي يشنّها حزب الله على مواقع الاحتلال الإسرائيلي، وكشفه أكثر عن ترسانة أسلحته وصواريخه، رفع وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، في بداية اجتماع حزبه الصهيونية الدينية في منطقة الجليل، أمس الأحد، من مستوى التحريض ضد لبنان، داعياً إلى اجتياح جنوب لبنان والبقاء فيه، بعد إصدار إنذار نهائي لحزب الله ومهلة محددة لوقف تام لإطلاق النار. وأعلن حزب الله عن تنفيذ سلسلة عمليات ضد أهداف إسرائيلية، فيما قصفت كذلك الاحتلال أكثر من موقع في الجنوب اللبناني، مع تواصل التصعيد على طرفي الحدود. وأعلن الحزب، في بيانات، أن مقاتليه استهدفوا موقع الرمثا بالأسلحة الصاروخية، وأصابوه إصابة مباشرة، بالإضافة إلى استهداف جيب عسكري إسرائيلي من نوع «هامر» لدى دخوله موقع المالكية، بصاروخ موجّه، مؤكداً إصابته «إصابة مباشرة وتدميره وإيقاع طاقمه بين قتيل وجريح»، مضيفاً أنه «بعد تجمّع جنود العدو لتفقّد الإصابات تم استهدافهم بقذائف المدفعية وحققوا فيهم إصابات مؤكدة». وأعلن حزب الله استهدافه موقع «الراهب» الإسرائيلي بقذائف المدفعية، وتجهيزات التجسس المستحدثة للجيش الإسرائيلي في ثكنة «برانيت»، ما أدى إلى تدميرها، كما قصف فيما بعد كتيبة «ليمان» بقذائف المدفعية وحقق بها إصابة مباشرة، بالإضافة إلى استهداف موقع جل العلام بقذائف المدفعية. وأشار إلى أنه تم استهداف التجهيزات التجسسية المستحدثة في موقع رامية. وذكرت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، أمس الأحد، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أطلقت قذائف على أطراف بلدة حولا، ما تسبب في اندلاع حريق بالمكان. وأشارت إلى أن القوات الإسرائيلية أطلقت قذائف فوسفورية على بلدة ميس الجبل قرب مستشفى ميس الجبل الحكومي، ما تسبب في اندلاع حريق بالمكان، امتد وتوسع بسرعة بسبب الرياح. وقصفت المدفعية الإسرائيلية محيط بلدتي علما الشعب والناقورة ووادي حامول، فيما شن طيران الاحتلال غارة على أطراف بلدة بيت ليف، وأخرى على بلدة مارون الراس في قضاء بنت جبيل. وكانت قوات الاحتلال أطلقت، بحسب الوكالة الوطنية للإعلام مساء أمس الأول القنابل المضيئة فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط وصولاً حتى مشارف بلدات زبقين وياطر وكفرا.

ودعا سموتريتش، في بداية اجتماع حزبه أمس الأحد، إلى إصدار إنذار نهائي لحزب الله في لبنان، ومهلة محددة لوقف تام لإطلاق النار، وسحب جميع قواته إلى ما وراء نهر الليطاني، وفي حال لم يستجب، عندها يُقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي على اجتياح لبنان وجنوبه برياً. وقال: «إننا ذاهبون إلى الحرب، فهذا أمر لا مفر منه»، مرجعاً ذلك إلى تزايد القصف من جهة لبنان في الأيام الأخيرة. وأضاف: «دولة إسرائيل في حالة حرب على كل الجبهات. لقد حدثت هذه الحرب بسبب مفهوم مشترك بين العديد من كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية والجيش الإسرائيلي، بأنه يمكن الاكتفاء بجيش صغير، وتسويات وتفاهمات لا تساوي الورق الذي تم التوقيع عليه». وبحسب سموتريتش، فإنه «لكي يعود سكان الشمال إلى واقع أمني مختلف ويتمكنوا من النوم بهدوء ليلاً، يجب أن تنتهي هذه الحرب بحسم عسكري مطلق ضد حزب الله، وإقامة منطقة أمنية عازلة في جنوب لبنان يبقى فيها الجيش الإسرائيلي. سنحتاج إلى هجوم فتّاك على دولة لبنان وبنيتها التحتية، وسيكون علينا تدمير قوة حزب الله». وتطرّق سموتريتش إلى المهلة التي منحها الوزير بيني غانتس لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو حتى الثامن من يونيو المقبل، لتحديد خطط الحرب وأهدافها وما يُسمى اليوم التالي للحرب، معتبراً أن «معنى طلبه (أي غانتس) هو وقف الحرب، وهزيمة لإسرائيل هنا في الشمال، وإقامة دولة فلسطينية بإملاءات أميركية». وحول شرط غانتس إعادة مستوطني الشمال إلى منازلهم حتى الأول من سبتمبر/أيلول المقبل، قال سموتريتش: «لا سبيل للوقوف مع مساعي إيقاف، والالتزام بإعادة السكان حتى الأول من سبتمبر. كلنا نريد إعادة المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة)، كلنا نريد إعادة السكان (مستوطني الشمال) في أسرع وقت ممكن. يمكن القيام بذلك من خلال الحرب والوحدة، وبتاتاً ليس بالاستسلام. غانتس محق في أن الحرب في الآونة الأخيرة تراوح مكانها. هذا بسبب وبسبب أعضاء مجلس إدارة الحرب (كابينت الحرب)».

وكانت القناة الـ13 العبرية قد أفادت، في مارس الماضي، بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي يعد خطة لعملية عسكرية، بهدف اجتياح لبنان مع استمرار العلاج من حرب الله، واحتمالات اتساعها وصولاً إلى حرب شاملة بين الطرفين. وكلف رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال هرتسي هليفي، الجنرال في الاحتياط موشيه تشيكو تمير، بمهمة إعداد خطة من أجل استبدال غانتس. وقام بنقله من فرقة غزة إلى قيادة المنطقة الشمالية في الجيش. وكان هليفي ووزير الحرب يوآف غالانت، قد صدّقا، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، على خطط لاحتمال اجتياح لبنان وتوسع الحرب مع حزب الله.

جنود لبنانيون قرب مبنى سوّي بالأرض في كفرحمام، الجمعة الماضي (ربيع ظاهر/فرانس برس)

شرق غرب

أبو زهري: التواجد الأميركي في ميناء غزة احتلال جديد

قال القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري (الصورة)، أمس الأحد، إن وجود أي قوة عسكرية على حدود غزة أو في مينائها بالنسبة للحركة هو «احتلال جديد». وتطرّق أبو زهري، في حديث لوكالة الأناضول، إلى الإعلان الأميركي عن بدء عمل الميناء العائم على حدود غزة، مؤكداً أن الحركة «لا تقبل أن تكون هذه الخطوة غطاء لوجود أي قوة عسكرية، فهذا الوجود على حدود غزة أو في مينائها بالنسبة لنا هو احتلال جديد».

(الأناضول)

محاكمة غيابية في فرنسا لـ3 مسؤولين بنظام الأسد

تنطلق يوم غدٍ الثلاثاء، في فرنسا، محاكمة غيابية أمام محكمة الجنايات في باريس، لـ3 مسؤولين أمنيين في النظام السوري، بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، على خلفية مقتل فرنسيين سوريين اعتقلا في عام 2013. وتشمل المحاكمة علي مملوك، المدير السابق لمكتب الأمن الوطني التابع للنظام السوري، وجميل حسن، المدير السابق للاستخبارات الجوية، وعبد السلام محمود، المدير السابق لفرع التحقيق في الاستخبارات الجوية.

(فرانس برس)

اعتقال 19 متضامنا مع فلسطين في جامعة بنسلفانيا

اعتقلت الشرطة الأميركية، أول من أمس السبت، 19 طالباً في جامعة بنسلفانيا أثناء مشاركتهم في تظاهرة من أجل فلسطين. وقالت وسائل إعلام أميركية إن جامعة دركسل في بنسلفانيا، شهدت السبت مسيرة بمناسبة الذكرى 76 للنكبة الفلسطينية، فيما شدّد رئيس الجامعة جون فراي، على أنهم لن يتسامحوا مع «الخطاب العنصري أو المعادي للسامية أو المعادي للمسلمين».

(الأناضول)

إحباط محاولة انقلاب في الكونغو الديمقراطية

أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمس الأحد، أنه تم إحباط محاولة انقلاب في العاصمة كينشاسا شارك فيها «أجانب وكونغوليون». وقال المتحدث باسم القوات المسلحة الجنرال سيلفان إيكينجي، في رسالة بثها التلفزيون الرسمي، إن «قوات الدفاع والأمن أحبطت محاولة انقلاب في مهدها»، مضيفاً أن «هذه المحاولة شارك فيها أجانب وكونغوليون، وقد تم تحييدهم جميعاً».

(فرانس برس)

الانسحاب الأميركي من النيجر يكتمل في 15 سبتمبر

قالت النيجر والولايات المتحدة، أمس الأحد، في بيان مشترك، إنهما توصلتا إلى اتفاق بشأن انسحاب القوات الأميركية من الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، وهي عملية بدأت بالفعل وستكتمل بحلول 15 سبتمبر/أيلول المقبل. وجاء في البيان أن «انسحاب القوات الأميركية من النيجر لا يؤثر بأي حال من الأحوال على معاهدة العلاقات بين الولايات المتحدة والنيجر في مجال التنمية، كما أن البلدين ملتزمان بحوار دبلوماسي مستمر لتحديد مستقبل علاقاتهما الثنائية».

(رويترز)

الغلاف

يكرس الاحتلال الإسرائيلي معادلة القتل اليومية في قطاع غزة، وهو ما شهدته الأيام الـ226 للعدوان على القطاع، إذ لا يمر يوم من دون سقوط عشرات الشهداء الفلسطينيين بالقصف الجوي والمدفعي، من دون أن تكون أي بقعة في غزة آمنة ليلجأ إليها المدنيون. ويأتي تصعيد الاحتلال جرائمه خلال اليومين الأخيرين خصوصاً، في ظل مقاومة شرسة يواجهها في جباليا وشرق رفح، وفيما يواصل تهجير المدنيين من منطقة إلى أخرى مع إغلاقه معبري رفح وكرم أبو سالم

مقتلة غزة

المجازر معادلة يومية يكرسها الاحتلال

انتشال جثث من مخيم النصيرات بعد القصف الإسرائيلي أمس (أشرف عمرا/الأناضول)

سقوط 31 شهيداً في قصف منزل بمخيم النصيرات وسط غزة

واصلت قوات الاحتلال إغلاق معبري رفح وكرم أبو سالم

غزة ـ **العربي الجديد**

لا أمان في أي بقعة من قطاع غزة، معادلة عمل الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها خلال ما يزيد على 7 أشهر من الحرب على القطاع، بحيث أصبح استهداف المدنيين واقعاً يومياً من قبل قوات الاحتلال التي تقتل الغزيين أيضاً بحصارهم ومنع إدخال المساعدات الإنسانية إليهم. هذا الواقع الذي شهدت عليه مناطق شمال القطاع ووسطه وجنوبه، لا يستهدف فحسب تهجير الغزيين وجعل الحياة شبه مستحيلة في القطاع، بل يأتي أيضاً كانتقام من المقاومة التي لا تزال تكبّد الاحتلال خسائر كبيرة، وفي مناطق كان الأخير قد ادعى أنه «طهرها» من مقاتلي «حماس» في بداية الحرب، فيأتي الرد الإسرائيلي بالغارات الجوية والقصف على المساكن والمستشفيات والمدارس، في تصعيد يومي لن يحقق لحكومة بنيامين نتنياهو أي انتصار بل سيغرقها بالمزيد من وحل غزة ويزيد المواقف المعارضة لها دولياً، وسط تحوّل في الرأي العام العالمي يتصاعد ضد الاحتلال يوماً بعد آخر.

وفي حين لم يمر أي يوم تقريباً من دون سقوط شهداء في غزة خلال الـ226 يوماً من العدوان، كان لافتاً خلال اليومين الماضيين التصعيد الكبير لقوات الاحتلال ضد المدنيين خصوصاً، وذلك في موازاة قتال عنيف لا يهدأ في جباليا شمالي القطاع وشرق رفح جنوباً. وسجل اليومان الماضيان سقوط عشرات الشهداء المدنيين، وبعد سقوط نحو 30 شهيداً في قصف على بيت لاهيا شمالاً يوم السبت الماضي، كثّف الجيش الإسرائيلي أمس الأحد أيضاً قصف غزة، ليسقط عشرات الشهداء، بينهم 31 شهيداً في قصف منزل بمخيم النصيرات للاجئين وسط غزة. وقال المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة محمود بصل لوكالة فرانس برس: «تمكنت طواقم الدفاع المدني بمحافظة الوسطى من انتشال 31 شهيداً و20 إصابة من منزل يعود لعائلة حسان حيث تم استهدافه من قبل قوات الاحتلال بمخيم النصيرات». وفي شمال القطاع، أفاد المستشفى الأهلي العربي باستشهاد ثلاثة أشخاص في غارة إسرائيلية على مدرسة تؤوي نازحين في شرق مدينة غزة. كما استشهد فلسطينيان جراء قصف الاحتلال محيط مكتب البريد وسط مخيم جباليا، كما أطلق طيران الاحتلال النار بشكل كثيف على منطقة تل الزعتر شمالي غزة. وارتفعت حصيلة استهداف الاحتلال لمدرسة في حي الدرج بمدينة غزة إلى 7 شهداء. وفي وسط القطاع، أكدت مصادر طبية استشهاد مدير مباحث المحافظة الوسطى زاهر حامد الحولي ومرافقه جهاد الحميدي، إثر استهداف من طائرة استطلاع إسرائيلية في مدينة دير البلح. أما في الجنوب، فوصل إلى مستشفى الكويت التخصصي في محافظة رفح خلال 24 ساعة، 5 قتلى جراء الغارات الإسرائيلية. كما أصيب فلسطينيان، أمس، أحدهما بحالة خطيرة، جراء انفجار جسم من مخلفات الجيش الإسرائيلي في بلدة بني سهيلا في خانيونس.

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، أمس الأحد، أن الاحتلال ارتكب 8 مجازر في القطاع خلال 24 ساعة، وصل منها للمستشفيات 70 شهيداً و110 إصابات، مضيفة أن حصيلة ضحايا الحرب ارتفعت إلى 35456 شهيداً و79476 إصابة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويجد المدنيون أنفسهم في وضع صعب. وقال ماجد عمران، الذي فرت عائلته من رفح وعادت إلى ما تبقى من منزلها في مدينة خانيونس، لـ«رويترز»: «في كل قطاع غزة ما في أمان». وأضاف: «رجعنا على بيوتنا نصبنا الخيم فوق البيوت المهدمة، خدنا ولادنا وخدنا أحفادنا وبناتنا وجينا قعدنا فوق ركام المنزل. لأن ما في مكان نلجأ له». من جهته، قال أبو نبيل وهو أحد سكان جباليا لـ«فرانس برس»: «أناشد كل من لديه ذرة إنسانية، مجازر تحدث هنا. أطفال يصبحون أشلاءً. ما ذنب هؤلاء الأطفال والنساء؟ لا أفهم، هل تعتقدون هم الذين بيموتون؟».

بالتوازي مع ذلك، حاصرت قوات الاحتلال أمس مستشفى العودة في جباليا ومنعت كوادره الطبية من تقديم الخدمات العلاجية للمصابين والمرضى. وذكرت مصادر طبية فلسطينية أن مدفعية الاحتلال قصفت المستشفى بعدة قذائف قبل أن تحاصره، ومنعت المواطنين والطواقم الطبية من الدخول إليه أو الخروج منه. كما واصلت الآليات العسكرية الإسرائيلية التقدم في محيط مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا شمالي القطاع. وأفادت وكالة الأناضول نقلاً عن شهود عيان، بأن الجيش الإسرائيلي واصل منذ السبت، قصف محيط المستشفى بالقذائف المدفعية والطائرات الحربية. وأعلن جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في شمال غزة في بيان، أن مستشفى كمال عدوان خرج عن الخدمة. كذلك، واصلت قوات الاحتلال إغلاق معبري رفح الحدودي وكرم أبو سالم التجاري جنوب قطاع غزة، لليوم الـ13 على التوالي، ما فاقم الكارثة الإنسانية التي يعاني منها القطاع المحاصر. وتوقّف تسليم المساعدات بشكل شبه كامل منذ سيطر الجيش الإسرائيلي على معبر رفح وأغلقه. وقال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أمس، إن إسرائيل تمنع إدخال 3000 شاحنة مساعدات للقطاع، كما تمنع 690 مريضاً وجريحاً من السفر للعلاج في الخارج بسبب إغلاق معبري رفح وكرم أبو سالم. وحذرت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس، من النقص الحاد في الأدوية والمستهلكات الطبية الضرورية في القطاع ما يهدد حياة المرضى بالخطر مع استمرار إغلاق معابر رفح وكرم أبو سالم. وأفادت في منشور عبر «تليغرام» بأن القطاع يعاني «النقص الحاد في الأدوية والمستهلكات الطبية الضرورية لتقديم خدمات الطوارئ والعمليات والرعاية الأولية والعديد من الخدمات». في هذا الوقت، قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن الوضع في غزة ما زال كارثياً، والكارثة الإنسانية تتفاقم، مشيراً إلى ارتكاب قوات الاحتلال جرائم حرب عديدة في غزة، مطالباً بتحقيق دولي شامل وشفاف في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع المفوض العام لوكالة «أونروا» فيليب لازاريني، في عمّان أمس، اعتبر الصفدي أن «أونروا» تواجه محاولة اغتيال سياسي، وآخرها الاتهامات لموظفي الوكالة في غزة والتي ثبت أنها باطلة. وأوضح الصفدي أن الأردن مستمر بالوقوف إلى جانب الوكالة التي لا بديل عنها. بدوره، قال لازاريني إن نصف سكان غزة مجبرون على النزوح مجدداً، ولكن لا مكان آمناً للجوء إليه. وبيّن لازاريني أن 198 موظفاً من «أونروا» استشهدوا، لافتاً إلى تدمير 160 موقعاً بشكل كامل أو جزئي، بالإضافة إلى اعتقال وتعذيب موظفين وإجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يقترفوها.

يتوازى تصاعد القتل الإسرائيلي مع مواجهته مقاومة شديدة وتحديداً في جباليا وشرق رفح. ونقلت وكالة فرانس برس عن شهود أن انفجارات وقتالاً متواصلاً شهده طوال ليل السبت ـ الأحد في جباليا بعدما أمر الجيش الإسرائيلي بإخلاء أحياء إضافية. كما أعلنت «كتائب القسام» شنّ عمليات عدة ضد الاحتلال أمس، منها «استهداف دبابة صهيونية بقذيفة «الياسين 105» في مخيم جباليا». كما أعلنت الكتائب «استهداف جنود وآليات العدو في محور التقدم شرق مدينة رفح» و«ودك قوات العدو المتواجدة داخل معبر رفح البري بقذائف الهاون».

من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي تكثيف عملياته في شرق رفح. ونقلت القناة 12 الإسرائيلية عن مصادر بالجيش القول إنه تم إدخال لواء عسكري رابع للقتال في رفح مما يرفع عدد الألوية التي تعمل في غزة إلى 9 ألوية. وأعلن الجيش الإسرائيلي أمس أن اثنين من جنوده قُتلا في غزة يوم السبت، ما يرفع إلى 282 عدد الجنود الذين قُتلوا في الهجوم البري في غزة الذي بدأ في 27 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. كما أفادت معطيات الجيش الإسرائيلي بإصابة 44 جندياً في نهاية الأسبوع منهم 8 بجراح خطيرة.

عواقب مروعة

قال منسق الشؤون الإنسانية لدى الأمم المتحدة مارتن غريفيث (الصورة) إن تضييق الخناق على المساعدات التي تصل إلى غزة ينذر بعواقب «مروعة»، محذراً من مجاعة. وقال لـ«فرانس برس» إنه «إذا نضب الوقود، ولم تصل المساعدات إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها، فإن تلك المجاعة التي تحدثنا عنها لفترة طويلة ستكون موجودة». قال إن المعارك القريبة من معبري رفح وكرم أبو سالم تعني أن الطرف الحيوية «مغلقة فعلياً».

الحدث

الاتفاق الأمني بين واشنطن والرياض يبلغ مرحلة متقدمة

تستكمل الإدارة الأميركية العمل على صيغة اتفاق أمني استراتيجي مع السعودية، أصبح في مرحلة شبه نهائية، بحسب وصف الرياض، فيما لم يسحب التطبيع مع إسرائيل من التداول

أكدت السعودية، أمس الأحد، أنها قاربت على الانتهاء من إنجاز الصيغة النهائية لاتفاقيات استراتيجية مع الولايات المتحدة، وذلك بمناسبة الزيارة التي أجراها مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إلى المملكة، السبت، ومنها انتقل إلى إسرائيل، أمس الأحد، حيث يفترض أن يضع رئيس حكومة بنيامين نتنياهو مجدداً أمام خيار استكمال حربه على غزة، أو اختيار مسار آخر يضمن الحصول على جائزة التطبيع مع السعودية. وبينما تسابق إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الوقت لإنجاز اتفاق من هذا النوع، لم يزشح أمس المزيد من التفاصيل عمّا تضمنته الزيارة، حيث لا تزال نصف الكرة في ملعب إسرائيل.

واعلنت وكالة الأنباء السعودية الحكومية «واس»، فجر أمس الأحد، أن ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، التقى أول من أمس، سوليفان في الظهران، شرق المملكة، حيث جرى خلال اللقاء «استعراض العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات، كما تم بحث الصيغة شبه النهائية لمشروعات الاتفاقيات الاستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة، والتي قارب العمل على الانتهاء منها، وما يتم العمل عليه بين الجانبين في الشأن الفلسطيني لإيجاد مسار ذي مصداقية نحو حل الدولتين، بما يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة». كما تم البحث، بحسب «واس»، في «المستجدات الإقليمية، بما في ذلك الأوضاع في غزة وضرورة وقف الحرب فيها، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية».

وبينما لم يصدر حتى عصر أمس، أي تعقيب على فحوى الزيارة من البيت الأبيض أو سوليفان، أو أي طرف آخر في الإدارة الأميركية، كانت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي أدريان واتسون، قد أوضحت قبيل الزيارة، أن سوليفان سيزور السعودية وإسرائيل، حيث سيبحث في المملكة مع بن سلمان المواضيع المرتبطة بالعلاقات الثنائية، وكذلك الإقليمية، بما فيها الحرب في غزة والجهود المتواصلة لتحقيق السلام الدائم والأمن في المنطقة.

وتسعى إدارة بايدن إلى إنجاز اتفاق تطبيع بين المملكة وإسرائيل، قبل انتهاء ولاية بايدن، الذي يستعد لمنافسة صعبة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، مع سلفه دونالد ترامب، في انتخابات الرئاسة. ويحاول بايدن إنجاز اتفاق التطبيع لتسويقه كأحد إنجازات إدارته على صعيد السياسة الخارجية، في وقت يتراجع في استطلاعات الرأي أمام ترامب، وأفقده دعمه غير المحدود لإسرائيل في عدوانها المتواصل على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تأييداً داخل حزبه. وبينما كانت واشنطن تسوّق لاتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل قبل 7 أكتوبر كـ«تحصيل حاصل» قبل انتهاء ولاية بايدن، فإن هجوم حركة حماس في ذلك التاريخ على مستوطنات غلاف غزة وما أعقبه من حرب إسرائيلية وحشية على القطاع، قد يكون أعاد عقارب الساعة إلى الوراء، فيما ذكرت تقارير إعلامية أخيراً أن الرياض التي علّقت المباحثات في هذا الشأن بعد العدوان، قد ترغب بإنجاز اتفاق بديل مع الولايات المتحدة وحدها. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية في الأول من مايو/أيار الحالي، أن السعودية والولايات المتحدة تدرسان خطة بديلة في ظل عدم إحراز تقدم في التطبيع مع إسرائيل، ولفتت إلى أنه بموجب الخطة البديلة، سيقوم بالتوقيع على اتفاقية دفاع ثنائية، وتقديم المساعدة من الولايات المتحدة في بناء صناعة الطاقة النووية المدنية السعودية، والتعاون رفيع المستوى في مجال الذكاء الاصطناعي وغيره من التقنيات الناشئة. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، ويجد المدنيون أنفسهم في وضع صعب. وقال ماجد عمران، الذي فرت عائلته من رفح وعادت إلى ما تبقى من منزلها في مدينة خانيونس، لـ«رويترز»: «في كل قطاع غزة ما في أمان». وأضاف: «رجعنا على بيوتنا نصبنا الخيم فوق البيوت المهدمة، خدنا ولادنا وخدنا أحفادنا وبناتنا وجينا قعدنا فوق ركام المنزل. لأن ما في مكان نلجأ له». من جهته، قال أبو نبيل وهو أحد سكان جباليا لـ«فرانس برس»: «أناشد كل من لديه ذرة إنسانية، مجازر تحدث هنا. أطفال يصبحون أشلاءً. ما ذنب هؤلاء الأطفال والنساء؟ لا أفهم، هل تعتقدون هم الذين بيموتون؟».

بالتوازي مع ذلك، حاصرت قوات الاحتلال أمس مستشفى العودة في جباليا ومنعت كوادره الطبية من تقديم الخدمات العلاجية للمصابين والمرضى. وذكرت مصادر طبية فلسطينية أن مدفعية الاحتلال قصفت المستشفى بعدة قذائف قبل أن تحاصره، ومنعت المواطنين والطواقم الطبية من الدخول إليه أو الخروج منه. كما واصلت الآليات العسكرية الإسرائيلية التقدم في محيط مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا شمالي القطاع. وأفادت وكالة الأناضول نقلاً عن شهود عيان، بأن الجيش الإسرائيلي واصل منذ السبت، قصف محيط المستشفى بالقذائف المدفعية والطائرات الحربية. وأعلن جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في شمال غزة في بيان، أن مستشفى كمال عدوان خرج عن الخدمة. كذلك، واصلت قوات الاحتلال إغلاق معبري رفح الحدودي وكرم أبو سالم التجاري جنوب قطاع غزة، لليوم الـ13 على التوالي، ما فاقم الكارثة الإنسانية التي يعاني منها القطاع المحاصر. وتوقّف تسليم المساعدات بشكل شبه كامل منذ سيطر الجيش الإسرائيلي على معبر رفح وأغلقه. وقال المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أمس، إن إسرائيل تمنع إدخال 3000 شاحنة مساعدات للقطاع، كما تمنع 690 مريضاً وجريحاً من السفر للعلاج في الخارج بسبب إغلاق معبري رفح وكرم أبو سالم. وحذرت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس، من النقص الحاد في الأدوية والمستهلكات الطبية الضرورية في القطاع ما يهدد حياة المرضى بالخطر مع استمرار إغلاق معابر رفح وكرم أبو سالم. وأفادت في منشور عبر «تليغرام» بأن القطاع يعاني «النقص الحاد في الأدوية والمستهلكات الطبية الضرورية لتقديم خدمات الطوارئ والعمليات والرعاية الأولية والعديد من الخدمات». في هذا الوقت، قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن الوضع في غزة ما زال كارثياً، والكارثة الإنسانية تتفاقم، مشيراً إلى ارتكاب قوات الاحتلال جرائم حرب عديدة في غزة، مطالباً بتحقيق دولي شامل وشفاف في جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع المفوض العام لوكالة «أونروا» فيليب لازاريني، في عمّان أمس، اعتبر الصفدي أن «أونروا» تواجه محاولة اغتيال سياسي، وآخرها الاتهامات لموظفي الوكالة في غزة والتي ثبت أنها باطلة. وأوضح الصفدي أن الأردن مستمر بالوقوف إلى جانب الوكالة التي لا بديل عنها. بدوره، قال لازاريني إن نصف سكان غزة مجبرون على النزوح مجدداً، ولكن لا مكان آمناً للجوء إليه. وبيّن لازاريني أن 198 موظفاً من «أونروا» استشهدوا، لافتاً إلى تدمير 160 موقعاً بشكل كامل أو جزئي، بالإضافة إلى اعتقال وتعذيب موظفين وإجبارهم على الاعتراف بجرائم لم يقترفوها.

سوليفان في البيت الأبيض، 24 إبريل الماضي (ليب سوموديفيلا/Getty)

بحثت الزيارة العمل لإيجاد مسار ذي مصداقية نحو حل الدولتين

المصدر: العربي الجديد، فرانس برس، رويترز

تقرير

ما مصير الدعوة لنشر قوات في فلسطين؟

لا تبدو فكرة نشر قوات أممية في فلسطين المحتلة، التي طرحت في القمة العربية في البحرين، واقعية لأسباب عدة، بحسب متابعين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

شهدت أعمال الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، التي انعقدت في البحرين الخميس الماضي، العديد من الاجتماعات الثنائية بين القادة العرب على هامش القمة، جرى خلالها التباحث حول «مستقبل قطاع غزة» بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية، حيث طُرحت فكرة نشر قوات حفظ سلام أممية في فلسطين. وقالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن «الفكرة الخاصة بالدعوة إلى نشر قوات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حين تنفيذ حلّ الدولتين، والتي وردت في البند الرابع من إعلان البحرين، اتّفق عليها خلال الاجتماعات الثنائية التي شارك فيها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي وصل إلى المنامة قبل انعقاد القمة العربية بيوم كامل». وأكد مصدر قيادي في حركة حماس أن الحركة تاريخي وجود مثل هذه القوات قائلاً في تصريح لـ«العربي الجديد» وطالباً عدم ذكر اسمه: «موقفنا ثابت من وجود أي قوات أجنبية على أرض قطاع غزة، وهو الرفض التام مهما كانت الذرائع والأسباب»، مضيفاً أن «الفلسطينيين يريدون إنهاء الاحتلال، لا قوات عسكرية لحمايته وتقنين وجوده على الأرض الفلسطينية، وبالتالي، فليسعى العالم لإنهاء الاحتلال أولاً بدلاً من السعي وراء نشر قوات أممية فيها توفر الحماية للاحتلال».

صعوبة في تطبيق المقترح

وتعليقاً على ذلك، رأى خبير القانون الدولي الإنساني ضابط الاتصال السابق لقوات حفظ السلام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) في البلقان أيمن سلامة أن هناك صعوبة في تطبيق المقترح الخاص بتشكيل قوات أممية في فلسطين وتحديداً في قطاع غزة، قائلاً في حديث لـ«العربي الجديد» إن «هناك أقاليم تشرف عليها قوات تابعة للأمم المتحدة أو قوات دولية متعددة الجنسيات، لكن ذلك النموذج صعب التطبيق في قطاع غزة، لأن دولة الاحتلال الإسرائيلي سترفض وجود قوات أجنبية، سواء من الأمم المتحدة، أو حلف الناتو، أو أي نوع آخر». وأضاف سلامة أنه «منذ نشأة دولة الاحتلال الإسرائيلي في عام 1984، وهي تنظر إلى منظمة الأمم المتحدة على أنها غير محايدة تجاه صراعها مع الدول العربية، بل تعتبرها وكأنها عدو لدود، وذلك نتيجة مئات القرارات التي صدرت عن المنظمة، سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي أو المنظمات والوكالات الإنسانية وغير الإنسانية للأمم المتحدة، التي تدين خروقات الاحتلال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان». وشدّد سلامة على أن إسرائيل «ترفض رفضاً باتاً وجود أي قوات أممية في فلسطين المحتلة، سواء داخل أراضيها (أراضي الداخل المحتل) أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل قطاع غزة أو في أي مكان آخر، والدليل على ذلك أنه حين انتشرت قوة الطوارئ الدولية الأولى للأمم المتحدة في عام 1956 بعد العدوان الثلاثي على مصر، ورغم انتشارها في مدينة بورسعيد وسيناء في مصر، ورغم أن ولايتها كانت تتضمن العمل والانتشار في صحراء النقب المحتلة، إلا أن تل أبيب رفضت رفضاً باتاً وجود القوة في إسرائيل». وأضاف سلامة أنه «حتى المبادرات الأوروبية المتعددة لإنشاء فرق مراقبين عسكريين مسلحين أو غير مسلحين من دول الاتحاد الأوروبي، في قطاع غزة تحديداً، قوبلت برفض إسرائيلي قاطع، والحالة الوحيدة التي قبلت فيها إسرائيل، على استحياء، بعثة مراقبين متعددي الجنسية كانت في مدينة الخليل بعد المذبحة الشهيرة، بهدف تهدئة الأوضاع ومراقبتها بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وتحديداً في مدينة الخليل، ولكن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قرّر عدم تمديد تفويض تلك البعثة، وقال إنه لن يسمح لجهة (معادية لإسرائيل) بالبقاء في الضفة الغربية».

يُذكر أن الوجود الدولي المؤقت في الخليل كان بعثة مراقبة بعثت بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي سنة 1994، وكانت أول مهمة للبعثة قد بدأت في 8 مايو/أيار 1994. وفي 28 يناير/كانون الثاني 2019، صرّح نتنياهو بأنه قرّر عدم تمديد ولاية البعثة الدولية.

مقترح غير واقعي

بدوره، رأى المساعد السابق لوزير الخارجية المصري السفير حسين هريدي إن هناك شروطاً أخرى يجب توفرها أيضاً لتطبيق المطلب العربي بإنشاء قوات أممية في فلسطين المحتلة، وتحديداً داخل قطاع غزة، من الناحية الفلسطينية، قائلاً في تصريح لـ«العربي الجديد» إنه «لا يمكن أن يُنفّذ هذا القرار على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية، لا سيما قطاع غزة، إلا بموافقة الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس والجهاد الإسلامي».

من جهته، رأى نائب مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية مختار الغباشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «من المستحيل أن تكون هناك قوات أممية في فلسطين المحتلة، لأن وجود مثل هذه القوات معناه إقرار بوجود الدولة الفلسطينية». وأضاف: «هل الولايات المتحدة وإسرائيل ستوافقان على نشر قوات أممية في فلسطين؟». وأضاف: «أتصور أن كلمة طلب غير واقعية، لأن القوات الأممية في العادة تُخلق عندما يكون هناك نزاع على حدود ما بين دولتين أو حدود مقرّة وفقاً لقواعد القانون الدولي، لكن واقع القضية الفلسطينية أنه لا توجد دولة، ولا ملامح دولة ولا توجد أرض أصلاً تقام عليها الدولة، فإسرائيل تتحكم في مفاصل الضفة الغربية وتتحكم في غزة»، بحسب رأيه.

مصدر قيادي في حركة حماس: نرفض وجود مثل هذه القوات

من الدمار في حي الزيتون في غزة، 17 مايو (داود أبو الكاس/الأناضول)

شرق غرب

وزير الدفاع البريطاني قلق من التقارب الروسي الصيني

أعرب وزير الدفاع البريطاني غرانت شابس (الصورة)، أمس الأحد، عن قلقه «البالغ» إزاء تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الرئيس الصيني شي جين بينغ والروسي فلاديمير بوتين، معتبراً أن ذلك يشكل تهديداً للديمقراطية. وقال شابس لشبكة سكاي نيوز: «في ظل هذا الوضع، ومع محاولتهما نشر نظامهما إلى بقية العالم، يجب أن نراقب ونفتح أعيننا جيداً، لأن هذا يمثل تهديداً مباشراً لأسلوب حياتنا».

(رويترز)

طوارف مالي يتهمون الجيش و«فاغنر» بانتهاكات

اتهم تحالف «الإطار الاستراتيجي الدائم للدفاع عن شعب أزواد»، وهو تحالف جماعات مسلحة انفصالية يهيمن عليها الطوارق في مالي، ويقاتل الحكومة، أول من أمس السبت، الجيش المالي ومجموعة مرتزقة فاغنر الروسية، بقتل 11 مدنياً هذا الأسبوع في شمال البلاد. وقال التحالف، إن قرية تاسيك في منطقة كيدال، استهدفت الأربعاء الماضي من جانب دورية من فاغنر والجيش، وارتكبت انتهاكات خطرة ضد السكان»، مضيفاً أنها «نهبت أيضاً الكثير من المركبات والمتاجر».

(فرانس برس)

«جماعة راخين» تتقدم في ميانمار

أعلنت جماعة جيش راخين العرقية المسلحة في ميانمار، أمس الأحد، سيطرتها على بلدة في ولاية راخين غربي البلاد بعد أسابيع من القتال، رافضة اتهامها باستهداف أفراد من أقلية الروهينغا خلال الهجوم. وقال المتحدث باسم الجماعة، خين ثو خا، إن مسلحي جيش راخين استولوا على منطقة بوثيدونغ قرب الحدود مع بنغلادش، ما يمثل هزيمة أخرى لحكومة ميانمار العسكرية التي تقاتل جماعات المعارضة على عدة جبهات.

(رويترز)

رئيس الحكومة السلوفاكي تجاوز مرحلة الخطر

أعلن وزير الدفاع السلوفاكي روبرت كالينياك (الصورة)، أمس الأحد، أن رئيس الحكومة روبرت فيكو الذي تعرّض لمحاولة اغتيال يوم الأربعاء الماضي، تجاوز مرحلة الخطر. وكان فيكو أصيب بـ6 رصاصات في محاولة اغتيال تعرّض لها في مدينة هاندلوفا، وسط البلاد. وقال كالينياك أمس: «لم يعد هناك خطر مباشر يتهدد حياته، لكن حالته لا تزال خطيرة وتتطلب رعاية مشددة».

(فرانس برس)

مقتل ناشط من حزب مودي في كشمير

قتل مسلّحون، أول من أمس السبت، ناشطاً في حزب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في كشمير. وقالت الشرطة إن الضحية، إعجاز أحمد، زعيم محلي لحزب بهاراتيا جاناتا القومي الحاكم، وتعرض لإطلاق نار في منطقة شوبيان، بعد أيام من بدء المنطقة التصويت في الانتخابات التشريعية الهندية التي تستمر 6 أسابيع. كما أعلنت أن سائحَين هنديين كانا يزوران منطقة الهيمالايا أصيبا أيضاً في هجوم منفصل شنّه مسلّحون يشتبه بأنهم متمردون في أنانتناغ القريبة.

(فرانس برس)

تقرير

استبقت روسيا انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي الرئاسية اليوم بحملة للتشكيك بشرعيته، خصوصاً بعد رفض القوى السياسية في أوكرانيا الذهاب بعيداً في تحدي شرعية رئاسة زيلينسكي والعمل على تقويضها

ولاية زيلينسكي تنتهي اليوم

روسيا تشكك بشرعيته: مع من يجب أن نتفاوض؟

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

مع انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي الرئاسية في أوكرانيا اليوم 20 مايو/أيار الحالي، بعد خمس سنوات قضى قرابة نصفها في ظل الحرب مع روسيا، وعلى الرغم من تراجع السجالات في كييف والعواصم الغربية حول ضرورة تنظيم انتخابات رئاسية تكرس التجربة الديمقراطية الأوكرانية، والتسليم بمواصلة الرئيس الحالي مقاليد الحكم حتى تضع الحرب أوزارها، يبدو أن موسكو مصرّة على فتح معركة جديدة عبر مواصلة التشكيك بشرعية زيلينسكي بعد انتهاء فترة حكمه، لأهداف تتراوح بين إثارة المشكلات والقلاقل الداخلية، وإغلاق باب التفاوض مع زيلينسكي «غير الشرعي».

وكان من المقرر تنظيم الانتخابات البرلمانية الأوكرانية نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والرئاسية في 31 مارس/آذار الماضي، لكن الانتخابات البرلمانية أُجّلت بعد تمديد حالة التعبئة والحرب في أغسطس/ آب الماضي، ولاحقاً، أُجّلت الانتخابات الرئاسية مع تمديد حالة الطوارئ مرتين، في 13 فبراير/شباط الماضي و10 مايو الحالي، كل منهما مدة 90 يوماً. وحسب رجال القانون الأوكرانيين، فإن الانتخابات تحتاج إلى وقف العمل بحالة التعبئة والحرب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، حتى يستطيع المرشحون تقديم برامجهم ضمن الحملة الانتخابية، ومراعاة الدستور الذي ينص على أن الفترة بين إعلان الانتخابات ويوم الاقتراع يجب ألا تقل عن شهرين. وقبل انتهاء ولاية زيلينسكي، واجهت السلطات الأوكرانية، منذ ربيع العام الماضي، ضغوطاً خارجية، ودعا رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تايني كوكس، في مايو من العام الماضي، الأوكرانيين إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية في وقتها المقرر في أكتوبر 2023، ولاحقاً الرئاسية. وقال كوكس، وقتها، إنه «يجب على أوكرانيا أن تنظم انتخابات حرة ونزيهة، لأن هذا هو التزامكم (الأوكرانيين) بموجب ميثاق مجلس أوروبا. وبالطبع سنفعلون ذلك، لأنه من دون انتخابات تكون الديمقراطية مستحيلة. إذا لم تفعلوا ذلك، فسيبرز سؤال: ما الذي ندافع عنه في حربنا مع روسيا؟ - فكروا». ولاحقاً، عدل كوكس تصريحاته، وأقر بأنه لا يمكن قبل انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي تنظيم انتخابات في حالة فرض حالة الطوارئ العسكرية في أوكرانيا، التي من غير المرجح أن تُرفع قبل انتهاء الحرب، لكنه أشار إلى أنه «في وقت معين ستُنظم الانتخابات، ونصيحتي هي بدء التحضير لها في أقرب وقت ممكن». وشدد عدد من المسؤولين الأوروبيين والأميركيين، أكثر من مرة، على أن الالتزام بمواعيد الانتخابات سيسمح لأوكرانيا بالحفاظ على صورة الدولة الديمقراطية، وفي هذه الحالة، سيكون من الأسهل على الساسيين الغربيين الاتفاق على حُزم مساعدات جديدة. وتحدث السيناتور الأميركي لينديسي غراهام، في أغسطس الماضي، علناً، عن رغبات المؤسسة الأميركية أثناء زيارته كييف، مشدداً على أنه «حان الوقت لأوكرانيا لاتخاذ الخطوة التالية في إرساء الديمقراطية وإجراء الانتخابات في العام 2024». وذكرت صحيفة واشنطن بوست، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن حضّ زيلينسكي، أثناء زيارته كييف في سبتمبر الماضي، على التشاور على نطاق واسع مع المجتمع المدني والمعارضة الأوكرانية بشأن موعد الانتخابات المقبلة، لكن مسؤولاً أميركياً كبيراً قال للصحيفة نفسها إن إدارة الرئيس جو بايدن تتفهم العديد من العقبات التنظيمية لتنظيم الانتخابات أثناء الحرب. وعلى الرغم من الضغوط الغربية، أعلن زيلينسكي، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أن الوقت غير مناسب للانتخابات، موضحاً، في رسالة فيديو في قناته على «تليغرام»، أنه «في زمن الحرب، عندما تكون هناك العديد من التحديات، فمن غير المسؤول على الإطلاق أن نطرح موضوع الانتخابات على المجتمع بطريقة تافهة أو هزلية». وخلص إلى أن «الانتخابات الآن في غير وقتها». وحضّ الأوكرانيين على التركيز على قضايا الدفاع ومواصلة العمل بوحدة، والابتعاد عن الانقسام.

موقف المعارضة

وتباينت آراء المعارضة الأوكرانية من موضوع الانتخابات قبل انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي الرئاسية. ففي سبتمبر الماضي، حذرت رئيسة وزراء أوكرانيا السابقة يوليا تيموشينكو من أن تنظيم الانتخابات أثناء الحرب «سيؤدي إلى خسارة أوكرانيا». وعلى الرغم من إشارتها إلى خلافات بين حزبها الوطن وزيلينسكي، إلا أن تيموشينكو ذكرت، وقتها، في مقابلة مع «واشنطن بوست»، أن «ثمن إجراء الانتخابات في وقت الحرب سيكون الهزيمة. الوحدة هي المورد لا غنى عنه لانتصارنا». وأضافت أن «أولئك الذين يضحون بحياتهم على الجبهة لن يتمكن من التصويت. وهناك سبعة ملايين أوكراني هم الآن لاجئون، وكثيرون منهم يعيشون خارج البلاد، معظمهم أيضاً لن يتمكن من التصويت». في المقابل، بدأ أنصار الرئيس الأوكراني السابق بيترو بوروشينكو الترويج لفكرة عدم شرعية الرئيس بعد انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي في 20 مايو الحالي، في حال عدم إجراء الانتخابات، لكنهم تراجعوا شيئاً فشيئاً مع خفوت الأصوات الغربية المطالبة بتنظيم الانتخابات. وبدا أن اعتراضات بوروشينكو تهدف إلى زيادة شعبيته، وتثبيت ذاته كمعارض الأساسي لزيلينسكي، كما لا يمكن استبعاد أن بوروشينكو يرغب في الدخول في حكومة ائتلافية حتى لا يبقى مع حزبه خارج الضوء.

غموض الدستور

الدستور الأوكراني لا يحظر بوضوح إجراء انتخابات رئاسية في ظل الأحكام العرفية، لكنه ينص في المادة 108 منه على أن الرئيس يجب أن يستمر في منصبه حتى انتخاب خلف له، وأن تستمر الولاية الرئاسية مدة خمس سنوات (المادة 103). ويشير خبراء القانون الأوكرانيين إلى أن غياب آلية لتمديد ولاية الرئيس هو إغفال متعمد، هدفه الحدّ من مخاطر إساءة استخدام السلطة، وفي الوقت ذاته، يحظر قانون الانتخابات الأوكراني تنظيم الانتخابات أثناء الأحكام العرفية. وفي محاولة لإنهاء الجدل حول شرعية زيلينسكي من عدمها، أصدرت اللجنة الانتخابية المركزية في أوكرانيا قراراً في 22 فبراير الماضي، أكدت فيه أن زيلينسكي يحظى بالشرعية بعد 20 مايو 2024. وأشارت إلى أن قرارها ينطلق من أنه «وفقاً للدستور، يواصل الرئيس وأجهزته وتثبيت ذاته كمعارض الأساسي لزيلينسكي، حتى أداء رئيس جديد القسم، ولا يمكنه أن ينقل صلاحياته إلى شخص آخر في هذه الفترة، باستثناء حالات محددة وهي: الاستقالة، أو الموت، أو الوضع الصحي، أو العزل». وقالت اللجنة إن على مجلس الرادا العليا (البرلمان) الأوكراني أن يحدد موعداً للانتخابات بعد نهاية الحرب مباشرة. وأوضحت اللجنة الانتخابية أن زيلينسكي سيتحول، رسمياً، إلى قائم بمهام الرئيس، ولكن معارضين يصرون على أن رئيس البرلمان هو المخول استلام السلطة مؤقتاً حتى موعد الانتخابات المقبلة، ويستشهدون بما حصل في ربيع 2014 بعد فرار الرئيس الأسبق فيكتور يونوكوفيتش إلى روسيا إثر إطاحته، وحينها شغل رئيس البرلمان أولكسندر تورتشينوف منصب الرئيس بالنيابة، ثم سلم السلطة إلى بوروشينكو، الفائز في الانتخابات الرئاسية اللاحقة.

في 10 مايو الحالي، وقع الرئيس الأوكراني قانون تمديد التعبئة العامة وحالة الحرب في بلاده تسعين يوماً اعتباراً من الـ14 من الشهر الحالي، بعدما أيد مجلس الرادا العليا الأوكراني التمديد في وقت سابق. وبمقتضى القانون الجديد، تستمر حالة الحرب التي بدأت منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا حتى 12 أغسطس/آب المقبل، مع إمكانية تمديدها لاحقاً. لاقت أن فريق زيلينسكي أحجم عن توجيه طلب للحصول على استشارة المحكمة الدستورية الأوكرانية للبت في قانونية تأجيل الانتخابات، وشرعية الرئيس بعد انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي التي استمرت خمس سنوات. واستغل الإعلام الروسي والمعارضون الأوكرانيون المقيمون في روسيا القضية لطرح أسئلة حول شرعية زيلينسكي، وذهب بعضهم إلى أن رفض عرض الخلاف على المحكمة الدستورية دليل على وجود شكوك حتى بين فريق زيلينسكي حول شرعيته. في المقابل، خاض الرئيس الأوكراني صراعاً طويلاً مع قضاة المحكمة الدستورية لمقاومتهم تشريعات مكافحة الفساد. ومن المؤكد أن أي قرار يقلل من شرعية زيلينسكي سيفتح الباب على شقاق وخلافات في مجتمع أنهكته الحرب الروسية المتواصلة منذ نحو 27 شهراً.

زيلينسكي في كييف، مايو الحالي (رزدن سيميانوسكي/رويترز)

لم تُستشر المحكمة الدستورية بشأن قانونية تأجيل الانتخابات

تباينت آراء المعارضة الأوكرانية من موضوع الانتخابات

اعتبر لافروف أن زيلينسكي يرغب في التشبث بالسلطة قدر الإمكان

مواقف روسيا من انتهاء ولاية زيلينسكي

على الرغم من أن المسؤولين الروس، ومن ضمنهم الرئيس فلاديمير بوتين، شككوا أكثر من مرة في شرعية كل القيادات التي صعدت بعد أحداث ميدان 2014 التي أطاحت حليفها يونوكوفيتش، فقد أطلقت موسكو حملة للتشكيك بشرعية زيلينسكي بعد رفض القوى السياسية في أوكرانيا الذهاب بعيداً في تحدي شرعية كل القيادات التي بالنيابة، ثم سلم السلطة إلى بوروشينكو، في 10 مايو الحالي، وقع الرئيس الأوكراني قانون تمديد التعبئة العامة وحالة الحرب في بلاده تسعين يوماً اعتباراً من الـ14 من الشهر الحالي، بعدما أيد مجلس الرادا العليا الأوكراني التمديد في وقت سابق. وبمقتضى القانون الجديد، تستمر حالة الحرب التي بدأت منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا حتى 12 أغسطس/آب المقبل، مع إمكانية تمديدها لاحقاً. لاقت أن فريق زيلينسكي أحجم عن توجيه طلب للحصول على استشارة المحكمة الدستورية الأوكرانية للبت في قانونية تأجيل الانتخابات، وشرعية الرئيس بعد انتهاء ولاية فولوديمير زيلينسكي التي استمرت خمس سنوات. واستغل الإعلام الروسي والمعارضون الأوكرانيون المقيمون في روسيا القضية لطرح أسئلة حول شرعية زيلينسكي، وذهب بعضهم إلى أن رفض عرض الخلاف على المحكمة الدستورية دليل على وجود شكوك حتى بين فريق زيلينسكي حول شرعيته. في المقابل، خاض الرئيس الأوكراني صراعاً طويلاً مع قضاة المحكمة الدستورية لمقاومتهم تشريعات مكافحة الفساد. ومن المؤكد أن أي قرار يقلل من شرعية زيلينسكي سيفتح الباب على شقاق وخلافات في مجتمع أنهكته الحرب الروسية المتواصلة منذ نحو 27 شهراً.

هجمات بالمُسيرات والصواريخ

تبادلت روسيا وأوكرانيا الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ أمس الأحد. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان، أنها أسقطت نحو 60 طائرة مسيّرة وعدة صواريخ فوق أراضيها، فيما أعلنت القوات الأوكرانية أنها دمرت أكثر من 30 طائرة روسية مسيّرة. وفي منطقة خاركيف شمال شرقي أوكرانيا حيث تواصل القوات الروسية هجومها، قال حاكم المنطقة أوليغ سينيغوبوف على منصة تليغرام، أمس الأحد، إن شخصاً قتل وأصيب 11 نتيجة القصف.

المواجهة مع الغرب مستمرة بقوة

اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (الصورة)، أمام مجلس السياسة الخارجية والدفاع في موسكو مساء أمس الأول السبت، أن الغرب بعد فشل الهجوم الأوكراني المضاد، بدأ الترويج لـ«أطروحة جديدة كاذبة بشكل علني» تتلخص في أن الرئيس فلاديمير بوتين «لن يتوقف عند أوكرانيا»، موضحاً أن «المرحلة الحادة من المواجهة العسكرية السياسية بين روسيا والغرب مستمرة بكل قوة. وتبدي الدول الأوروبية القدر الأكبر من الحماس المناهض لروسيا».

رصد

تنصيب لاي رئيساً لتايوان: الحفاظ على الوضع القائم

سيواصل لاي تشينغ تي، الذي سينصب رئيساً لتايوان اليوم الاثنين، السير على خطى سابقته تساي إينغ وين، عبر الحفاظ على الوضع القائم مع الصين

استبق خفر السواحل في تايوان إقامة مراسم تنصيب الرئيس الجديد للجزيرة لاي تشينغ تي اليوم الاثنين بتعزيز دورياته في محيطها، فيما كشف مسؤول أمني تايواني كبير ملامح من خطاب لاي تشينغ تي، موضحاً أنه سيتعهد بالحفاظ على الوضع الراهن القائم في علاقة تايبيه مع بكين.

وبعد لاي تشينغ تي من المدافعين عن سيادة الجزيرة التي تتمتع بحكم ذاتي، وهو فاز في الانتخابات الرئاسية في يناير/كانون الثاني الماضي، ما أتاح للحزب الديمقراطي التقدمي البقاء في السلطة لدورة ثالثة على التوالي. وسيتعين على لاي، الذي سيتولى الرئاسة خلفاً لرئيسة تساي إينغ وين بعد أن كان نائباً لها على مدى السنوات الأربع الماضية، التعامل مع الصين التي تكثف الضغوط على تايوان كي تقبل بالسيادة عليها وهو أمر ترفضه تايبيه بشدة. ومن بين تلك الضغوط التوغلات العسكرية، البحرية والجوية، شبه اليومية لبكين في تايوان. وعرض لاي (64 سنة) مراراً إجراء محادثات مع الصين لكن بكين رفضت ذلك. ولم تتخل بكين عن فكرة استخدام القوة لإخضاع تايبيه لسيطرتها. ويقول لاي وحزبه الديمقراطي التقدمي الحاكم إن شعب تايوان وحده الذي يقرر مستقبله. ورأت الصين، التي تعتبر تايوان جزءاً من أراضيها وتعهدت إعادتها إلى كنفها بالقوة إن لزم الأمر، أن لاي هو «انفصالي خطر». وحذرت، بعد انتخابه رئيساً، من أنه قد يجر «الحرب والانحدار» إلى الجزيرة. وكانت تساي إينغ وين أثارت غضب بكين خلال ثمانية أعوام في الحكم، من خلال زيادة الإنفاق العسكري وتطوير معدات محلية بالكامل مثل الغواصات والسفن الحربية، وتعزيز الروابط مع الولايات المتحدة.

وقال مسؤول أمني كبير في تايوان، أمس الأحد، إن لاي تشينغ تي سيتعهد، في خطاب تنصيبه اليوم الاثنين، بضمان الاستقرار في المنطقة، من خلال الحفاظ على الوضع الراهن في علاقة الجزيرة مع الصين. وأضاف المسؤول الأمني الكبير، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته في مؤتمر صحافي في تايبيه أمس الأحد: «سنتحدث عن نهجنا المستقر والثابت ومواصلة الأساسيات التي أرستها الرئيسة تساي». وتابع: «سنعمل على ضمان أن تؤدي تايوان دوراً لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية، مع الحفاظ على الوضع الراهن والعمل مع جميع الأطراف لضمان عدم تقويض الوضع الراهن». وتابع أن الحكومة الجديدة ستواجه واقعاً «أكثر صعوبة وتعقيداً» في الداخل والخارج، لأن الصين تنفذ عمليات توغل عسكرية «أكثر استفزازاً» على أساس يومي، وهو ما يثير قلق تايوان، وتشن حملات لتقسيم الرأي العام في تايوان من خلال استغلال نفوذها. وتابع: «سنواصل التوضيح للمجتمع الدولي بأن الجانب الآخر هو الذي يواصل تدمير النظام الدولي وتدمير فرص التبادلات عبر المضيق».

ولم يرد مكتب شؤون تايوان التابع لمجلس الدولة الصيني على طلب من وكالة رويترز للتعليق. وكان المكتب أعلن، في وقت سابق، أن على الرئيس الجديد لتايوان أن يختار بوضوح بين التنمية السلمية أو المواجهة. وكانت الصين هددت بأن أي تحرك من تايوان لإعلان الاستقلال الرسمي سيكون سبباً لمهاجمة الجزيرة. وقال الخبير في الدراسات العسكرية في جامعة تشنغشي ذي قبل، موضحاً أن الجزيرة «زادت إنتاجها من الصواريخ المضادة للسفن، واختبرت صواريخ دفاع جوي جديدة، وتتجه إلى تصنيع ألف مسيّرات». وتوقع أن «تستمر هذه الجهود» في عهد الرئيس الجديد «بالتوازي مع شراء أنظمة أميركية وتطوير» أو صواريخ جافلين التي أثبتت نجاعتها في الميدان». بدوره، رأى مدير مبادرة تايوان في «راند كوربوريشن» رايموند كوبو، في تصريح للوكالة، أن «تايوان تأخذ التهديد العسكري الصيني على محمل الجد أكثر من أي وقت مضى». وأضاف أن الجزيرة «زادت إنتاجها الشديد مع كل الوعود الفارغة على مدى السنوات الثماني الماضية». وقال المتظاهر صموئيل تشوانغ (35 عاماً) لوكالة فرانس برس إن الكثير من الشباب صوتوا لتساي إينغ وين في العام 2016، و«لكن بعد ثماني سنوات، عندما نرى ما تم القيام به بالفعل، نشعر أنه لم يكن هناك الكثير من التغيير. الحزب الديمقراطي التقدمي خائناً».

عززت خفر السواحل في تايوان دورياته في محيط الجزيرة

وعشية تنصيب لاي تشينغ تي رئيساً للجزيرة، عزز خفر السواحل في تايوان دورياته في محيطها مع رصد وجود إضافي للسفن الحربية الصينية. وقالت إدارة خفر السواحل التايوانية، في بيان أمس الأحد، إنها أرسلت عناصرها للقيام «بدوريات طوال ساعات الليل والنهار» في محيط الجزر النائية الثلاث الأساسية، أي كينمن وماتسو وبنغهو. وأضافت أنها تقوم بدوريات «قوية لمراقبة الأهداف المشبوهة من كثب»، وذلك «بهدف ضمان أمن المنطقة البحرية وسلامة الحدود خلال حفل التنصيب». وتزايد التوتر بشأن كينمن في أعقاب انتخاب لاي رئيساً لتايوان في يناير/ كانون الثاني الماضي. وفي 14 فبراير/ شباط الماضي، انقلب قارب صيني سريع كان على متنه 14 شخصاً أثناء مطاردة من خفر السواحل التايوانيين، ما أدى إلى مقتل شخصين. وفي حين أكد خفر السواحل التايواني، وقتها، أن القارب كان يُبحر في «مياه محظورة» ويقوم بمناورات متهوّرة قبل انقلابه، اتهمت الصين سلطات الجزيرة بـ«إخفاء الحقيقة» بشأن الحادث، وزادت منذ ذلك الحين دورياتها البحرية حول كينمن. وأعلنت وزارة الدفاع في تايوان، أمس الأحد، أنها رصدت سبع طائرات صينية وسبع سفن في محيط الجزيرة خلال 24 ساعة.

(فرانس برس، رويترز)

لاي تشينغ تي في موتمر صحافي في تايبيه، يناير الماضي (رويترز)

إضاءة

المؤامراتي روبرت كينيدي «يسرق» ناخبي بايدن وترامب

يرفض المؤيدون للمرشح المستقل للرئاسة الأميركية، روبرت اف. كينيدي جونيور، عودة اي من الرئيسين جو بايدن او دونالد ترامب إلى البيت الأبيض

يحظى المرشح المستقل للانتخابات الرئاسية الأميركية، روبرت اف. كينيدي جونيور، بحسب استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، باعلى نسبة تأييد ينالها مرشح مستقل، بعيداً عن مرشحي الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري، منذ عقود. وبينما يتهم المحافظون كينيدي، بأنه ليبرالي راديكالي، ويتحدث عنه الديمقراطيون بصفته مرشحاً ممولاً من اليمين لإضعاف حظوظ الرئيس جو بايدن بولاية ثانية، بالوكالة، اكد 13% من المستطلعة آراؤهم أنهم سيصوتون لكينيدي، وذلك في إطار منافسة بينه وبين بايدن وترامب، وهو الرقم ذاته تقريباً الذي ظهر في استطلاع «نيويورك تايمز» الخاص بالولايات المتأرجحة. وتحدثت «رويترز»، لعدد من المعجبين بروبرت اف. كينيدي. وقالت أرنيتا سولزبيري، من لاس فيغاس (نيفادا)، إنها صوّتت لترامب في 2016 و2020، لكنها تدعم كينيدي اليوم «لأنه أقنعها بمطلبه بضرورة المحاسبة بشأن ما حصل خلال فترة كوفيد 19: كم أضعنا من الأموال خلال تلك الفترة؟ الأموال؟ التضخم؟ كما أنه لماذا أجبرنا على أخذ لقاح على غرار: لقاح واحد يناسب الجميع». وعن كيفية اطلاعها على ترشيح كينيدي وأجندته، أجابت: «هل تعلم ما يردونه بأنه بإمكانك أن تصاب بما يسمى 14 ونقطتين مئويتين، ما عدا ويسكونسن، حيث يتعادلان (38%، و9% لكينيدي). ومن المتوقع أن تكون الولايات المتأرجحة حاسمة في السباق، ويحظى فيها كينيدي جونيور بحسب الاستطلاع، بتأييد واسع من الشباب والمستقلين. لكن «نيويورك تايمز» لفتت إلى أن ولاء المصوتين لكل من بايدن وترامب أقوى، وأن من يقولون اليوم إنهم سيدعمون كينيدي، قد يبدّلون رأيهم حتى 5 نوفمبر، أو قد لا يشاركون في التصويت. وبحسب تقرير لوكالة رويترز، نشر أمس الأحد، فإن مقابلات عدة أجرتها الوكالة مع داعمي كينيدي، أظهرت أنهم غير مهتمين بالتصنيفات التي يطلقها الحزبان الديمقراطي والجمهوري عليه، وأنه بات يجذب ناخبين من كلا المعسكرين، ومن بينهم ناخبون صوّتوا لترامب مرتين، أو تقدميين يرون أن بايدن خذلهم. ومن بين مؤيدي المرشح المستقل، من يرونه سليل عائلة كينيدي الديمقراطية الشهيرة، و«ناطقاً نادراً بالحقيقة، ملتزماً بمحاربة الفساد واللوبيات النافذة في واشنطن». وفي استطلاع للرأي خاص بالوكالة، أكد 13% من المستطلعة آراؤهم أنهم سيصوتون لكينيدي، وذلك في إطار منافسة بينه وبين بايدن وترامب، وهو الرقم ذاته تقريباً الذي ظهر في استطلاع «نيويورك تايمز» الخاص بالولايات المتأرجحة. وتحدثت «رويترز»، لعدد من المعجبين بروبرت اف. كينيدي. وقالت أرنيتا سولزبيري، من لاس فيغاس (نيفادا)، إنها صوّتت لترامب في 2016 و2020، لكنها تدعم كينيدي اليوم «لأنه أقنعها بمطلبه بضرورة المحاسبة بشأن ما حصل خلال فترة كوفيد 19: كم أضعنا من الأموال خلال تلك الفترة؟ الأموال؟ التضخم؟ كما أنه لماذا أجبرنا على أخذ لقاح على غرار: لقاح واحد يناسب الجميع». وعن كيفية اطلاعها على ترشيح كينيدي وأجندته، أجابت: «هل تعلم ما يردونه بأنه بإمكانك أن تصاب بما يسمى

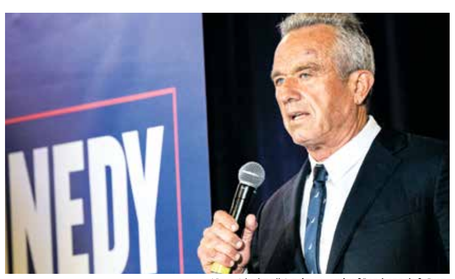

روبرت كينيدي في تكساس، 13 مايو (رزادون بيل/Getty)

يحظى كينيدي بتأييد الشباب والمستقلين في الولايات الحاسمة

التعب من مرحلة ترامب... هذا ما أصابني. كينيدي هو نسخة من ترامب ولكن أفضل منه، لناحية أنه لا يحمل الفوضى التي أحدثها ترامب. إنه لا يحتاج للذهاب إلى مواقع التواصل الاجتماعي ليصرخ طوال النهار. لا يزال بإمكاني التصويت لكينيدي لو أنه يقترن بحرف دي (بالإشارة إلى الحزب الديمقراطي)».

ويعكس المؤيدون لكينيدي، تنوعاً للهموم والمشاغل، التي يعتقد بايدن وترامب ربما، أن المجتمع الأميركي قد تخطاها، مثل مرحلة كوفيد، التي لم يعد الرئيس وسلفه يتطرقان إليها في حملتهما الانتخابية، على الرغم من أن أثراً قوياً قد تكون تركته في نفوس الأميركيين، وقد لا يكون من السهل محوه، ولا سيما مع أزمة اللقاحات وتداعياتها السلبية المحتملة على الصحة، وهو ما عاد الإعلام إلى تداوله على نطاق واسع، خصوصاً في ظلّ سحب شركة «أسترازينيكا» لقاحها من الأسواق. وكينيدي وضع الكثير من علامات الاستفهام حول مسألة اللقاحات، وشكّك في فعاليتها، وهو في الوقت ذاته مرشح نشط على وسائل التواصل الاجتماعي، ويظهر اهتمام شريحة من الناخبين الديمقراطيين به، مكامن ضعف حملة بايدن، الذي يواجه تراجعاً شعبياً لدى فئات الشباب والأقليات والتقدميين، لا سيما بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، ودعمه غير المحدود لدولة الاحتلال.

وبحسب «نيويورك تايمز»، فإن شريحتين من ضمن ناخبي الحزب الأزرق، أظهرتا اهتماماً خاصاً بكينيدي، وهما الشباب والأقلية من أصول لاتينية، ما جعل الخبراء الاستراتيجيين للحزب الديمقراطي في حالة قلق. وقال خوان شار، وهو مطور برامج كمبيوتر مقيم في كارولينا الشمالية، وصوّت لبايدن في 2020، لوكالة رويترز، إنه لم يصوت في 2016 لأنه كان دون السنّ القانونية للتصويت، لكنه سيصوّت لكينيدي بعد أقل من ستة أشهر، بسبب «هذا النظام الفاسد إذ تهيمن الشركات على الوكالات الفيدرالية التي يفترض أن تكون رقيباً عليها». وأضاف «كل الوكالات الفيدرالية التي وجدت لحماية الشعب الأميركي ضد أي خرق للقوانين أو المعايير القانونية، هي تعمل خصوصاً مع هذه الشركات ضمن نظام من الفساد». كما رأى أن الحزب الديمقراطي أصبح «حزباً مؤيداً للحروب، وللرقابة، وللنخبوية. هو مهتم أكثر بحماية مصالح الشركات والمانحين». أما عن كيفية اطلاعه على أجندة كينيدي، فقال: «صديقي كان دائماً يتكلم عنه، وكنت أنا دافع عن بايدن، ولكن عندما سمعته، واطلعت على مقابلاته، والبودكاست (النشرات الصوتية) الخاصة به، وجدت أن كلّ ما يقوله رائع». وكان روبرت أف كينيدي جونيور قد أعلن ترشحه للرئاسة مستقلاً، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ووصفت حملة ترامب ترشح كينيدي للرئاسة بالخبر الرائع لها. والرجل البالغ من العمر 70 عاماً، هو ناشط بيئي، وناشط ضد لقاحات كورونا، و«صاحب نظريات مؤامرة» بحسب كل التعريفات عنه في الكثير من وسائل الإعلام. ويتحدر روبرت أف كينيدي جونيور من عائلة كينيدي الشهيرة في عالم السياسة في الولايات المتحدة، وهو ابن المدعي العام والسيناتور الراحل روبرت أف كينيدي، شقيق الرئيس الأميركي الراحل جون كينيدي، علماً أن والده وعمّه الرئيس تعرضا لعملية اغتيال، ما أدى إلى مقتلهما، الأول في 1968، وكان مرشحاً للرئاسة، فيما اغتيل كينيدي الرئيس، خلال ولايته، وذلك في عام 1963.

(العربي الجديد، رويترز)

تتصاعد في مناطق سيطرة الحوثيين في اليمن عمليات الاعتقال، بالإضافة إلى فرض الإقامة الجبرية على نواب وسياسيين وناشطين ومشايخ وعسكريين. ويعكس ذلك، بحسب محللين، خوف الجماعة من أي صوت معارض، خصوصاً بعد انشقاق عدد من القيادات

اعتقالات وإقامات جبرية

قمع حوثي خشية من الانشقاقات

تعز ـ **فخر العزب**

في 24 إبريل/نيسان الماضي، تعرّض البرلماني اليمني المقيم في مناطق سيطرة الحوثيين أحمد سيف حاشد للتسمم، وأُسعف إلى المستشفى في صنعاء، وأُجريت له عملية قسطرة ودعامة للقلب. وبحسب حاشد، فالجلطة التي أصابته كانت حديثة وليست مزمنة، والانسداد كان 100 في المائة في الشريان الرئيسي. وحتى اليوم، ما زالت بعض الشرايين مغلقة، ويحتاج حاشد للرعاية الطبية والسفر خارج البلاد لتلقي العلاج، وهو الأمر الذي كانت سلطات صنعاء التابعة للحوثيين تتعنت فيه، حتى إنها تفرض الإقامة الجبرية على حاشد، كما تفرضها على بقية النواب والسياسيين والناشطين والمشايخ والعسكريين والفاعلين في الدولة. وأطلق سياسيون وصحافيون وناشطون مناشدات تطالب جماعة الحوثيين بإنقاذ حاشد دون جدوى. ونقل حاشد قضيته إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وغرد على منصة إكس قائلاً: «في موضوع سفري للعلاج أشعر بمماطلة غريبة، أشعر أن هناك من ينتظر شيئاً ما، أو يدبر أمراً أكثر ريبة. لم أعد أطلب من سلطة صنعاء مساعدة، فقط أريد أن تسمح لي بالمغادرة، أو سأغادرها من دون إذن. ربما أغادر صنعاء فجأة، وأحمل سلطة صنعاء المسؤولية عما سيحدث لي». وعقب ذلك، أعلن حاشد عبر منصة اكس تبلغه من نائب رئيس مجلس النواب في صنعاء التابع للحوثيين، عبدالسلام هشول، أن وزارة الداخلية التابعة للجماعة لا تمانع سفره براً «حال رغبتي، وسيتم إبلاغ العمليات بذلك متى رغبت، فشكرته، وأبديت رغبتي بالسفر جواً من مطار صنعاء لأمان أكثر»، معرباً عن أمله في أن يجد المختص في إصدار الجوازات في صنعاء. بعدها قال حاشد أمس الأول الجمعة إنه لم يتسلم بعد جواز سفره للسفر إلى الخارج.

ويعد حاشد واحداً من عشرات البرلمانيين الذين تفرض عليهم جماعة الحوثيين الإقامة الجبرية، وتمنع مغادرتهم صنعاء، خاصة بعد انشقاق عدد من القيادات العسكرية والمدنية وانضمامها للشرعية، بينهم وزراء، أبرزهم وزير الإعلام في حكومة الحوثيين عبد السلام جابر في 2018. وعقب فض التحالف بين الحوثيين والرئيس الراحل علي عبدالله صالح في ديسمبر/كانون الأول 2017، ومغادرة عدد من القيادات العسكرية والمدنية الموالية لصالح مناطق سيطرة الحوثيين كثفت الجماعة من إجراءاتها الأمنية المفروضة والإقامة الجبرية على قيادات وأعضاء حزب المؤتمر، وهو ما يستمر إلى اليوم.

وفي السياق، دان مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام تحدث، لـ«العربي الجديد»، إقدام المليشيا أخيراً على «شن حملة اعتقالات في مناطق سيطرتها على نواب وسياسيين وناشطين ومشايخ وعسكريين، بحسب محللين، خوف الجماعة من أي صوت معارض، خصوصاً بعد انشقاق عدد من القيادات».

مسلحون حوثيون في صنعاء، مايو الحالي (خالد عبدالله/رويترز)

مصدر: اعتقالات طاولت العشرات من قيادات وعناصر «المؤتمر»

اعتقالات في مناطق سيطرة الحوثيين طاولت العشرات من قيادات وعناصر المؤتمر، بينهم أعضاء في اللجان الدائمة الرئيسية والفرعية في العاصمة المختطفة صنعاء وباقي المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرتها». وأكد المصدر أن «مليشيا الحوثيين تفرض رقابة صارمة على ما تبقى من قيادات المؤتمر الشعبي العام بمناطق سيطرتها من الصفين الأول والثاني، وعدد من البرلمانيين والشخصيات السياسية والقبلية، وقيادات سابقة في الدولة، وتفرض على عدد منهم الإقامة الجبرية، وتمنعهم من السفر، وتفرض عليهم إجراءات معقدة، وضمانات لمن يستدعي وضعهم الصحي السفر للخارج لتلقي العلاج». وأشار المصدر إلى أن «هذه الممارسات الإجرامية، والتي وصلت حد إجبار مليشيا الحوثيين لأهالي المخفيين قسراً، من السياسيين والصحافيين والإعلاميين والحقوقيين والنشطاء، على الصمت، وتهديدهم بإجراءات إضافية في حال تناول هذه الجرائم عبر وسائل الإعلام، تؤكد أنها مليشيا إرهابية ترفض مبدأ الشراكة، ولا تقبل التعايش مع أحد، وتنتهج القوة والعنف والإرهاب لتكريس سيطرتها، ولا تلقي أي اعتبار لحقوق الإنسان».

في المقابل، قال عضو المكتب السياسي لجماعة الحوثيين حزام الأسد، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يوجد فرض إقامة جبرية ولا اعتقالات لأحد من السياسيين في الداخل، والجميع يعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة العدوان وإسناد أهلنا في غزة. ومن يسوق لهذا الحديث هم أولئك الذين شنوا عدوانهم على اليمن طيلة 10 سنوات بحجة الشرعية، ثم ما لبثوا أن احتجزوا تلك المسميات بعد أن استخدموها مطية». وأضاف الأسد أنه «بالنسبة للنائب أحمد سيف حاشد فهناك اهتمام كبير من قبل القيادة بعلاجه وسفره، لولا الحصار والقيود المفروضة على البلد، وإغلاق مطار صنعاء الدولي من قبل دول التحالف إلا لوجهة واحدة وعدد قليل من الرحلات، ومع ذلك فالترتيبات جارية لنقله للعلاج في الخارج». المحلل السياسي وسام محمد قال، لـ«العربي الجديد»، إن «السياسيين في صنعاء وفي مناطق سيطرة الحوثيين عموماً باتوا بمثابة رهائن، لا يستطيعون ممارسة حياتهم بشكل طبيعي، فإما أن يكونوا مؤيدين لجماعة الحوثي أو ملتزمي الصمت، وفي حال انتقدوا الفساد يجري اعتقالهم واختطافهم وتلفيق التهم لهم». وأوضح أن الحوثيين استخدموا عنوان «العدوان» لإرهاب كل من لا يؤيدهم، وبعد عودة المفاوضات مع السعودية، عقب مصالحة الأخيرة مع إيران، تلاشى مصطلح «العدوان» وتلاشى أثره، وتصاعد السخط ضد سلطات الحوثيين، لهذا كان الحوثيون بحاجة إلى عنوان جديد، و«اليوم أصبحت تهمة التصهين هي البديل، فأي معارض أو صاحب رأي يُتهم بأنه متصهين».

من جهته، قال الصحافي همدان العلي، لـ«العربي الجديد»، إنه يتم «فرض الإقامة الجبرية على قيادات المؤتمر في مناطق سيطرة الحوثيين لأن الجماعة ترى أن المؤتمرين ما زالوا ملتصقين بالجماهير، وتجد أن المؤتمر، وإن كان في ظروف صعبة وقاسية، وحالة الضعف التي يعيشها جراء الاستهداف الممنهج من قبل جماعة الحوثي، ما زال لديه جماهير ويستطيع التأثير». وأشار إلى أن «جماعة الحوثيين قامت بما يمكن تسميته بالتطهير الحزبي، واستهدفت كل الأحزاب اليمنية، لا سيما المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، وكل الأحزاب بما فيها اليسارية، حيث تعرضت القيادات العليا والمتوسطة لاستهداف ممنهج في مناطق سيطرة الحوثيين مثل التصفية والسجن ومصادرة الأموال والملاحقة والتحريض والاجتثاث من داخل مؤسسات الدولة، وعملية اختطاف الناشطين والقيادات المؤتمرية جزء من هذه الحالة». وبرأي العلي فإن «جماعة الحوثيين تدرك أن الكثير من السياسيين والقياديين، بمجرد أن يتحرروا من القيود المفروضة عليهم من هذه الجماعة، سيتحدثون عما يمارسه الحوثيون من جرائم وانتهاكات».

انعكاس للخوف

قال المحلل السياسي وسام محمد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الحوثيين يفرضون نوعاً من الإقامة الجبرية على السياسيين الذين لديهم موقف من سلطتهم، وإذا سُمح لأي شخص بالسفر فالأمر يكون بعد ضمانات، وتحت نظر جهاز الأمن والمخابرات، ولعل هذا يعكس خوف الجماعة، ويكشف مدى هشاشتها، فهي تخاف من أي صوت معارض، وتخاف أكثر من أصحاب الخبرة السياسية، فخروجهم من تحت قبضتها قد يجعلهم يتحدثون عن كل ما عاشوه».

■ فكرة إرسال قوات دولية وعربية ومتعددة الجنسيات لإدارة غزة بدلاً من حركة حماس فكرة إسرائيلية هدفها خروج إسرائيل من ورطتها وهزيمتها في غزة، الفكرة عرضتها إسرائيل على أربع دول عربية أغلبها رفض الفكرة، ما دفع إسرائيل إلى الطلب من الولايات المتحده تبني الفكرة وعرضها من جديد على العرب.

■ مخابرات المجاهدين قوية... سوف يتم تدمير الميناء بمن فيه وقت ما يخرج عن هدفه المعلن عنه وهو إدخال المساعدات لأهلنا في غزة...

■ قرار الدخول في الحرب سوف تظهر صوابيته لاحقاً. عندما لا تكون هناك هيكلية دولة، تصبح المقاومة حقاً مشروعاً... والذي يدافع هم أبناء القرى. لهم أسماء وعناوين وأحلام... ما البديل؟ قرارات دولية وإنسانية؟ لقد دفنت مع أطفال غزة. نحن في حرب وجودية وهي ليست play station.

■ بينما يمضي #السودان قدماً على طريق السلام والمصالحة، فإن النتيجة الناجحة للمفاوضات في #نيروبي هي بمثابة تذكير بقوة الحوار والدبلوماسية في حلّ الصراعات المعقدة، ومع استمرار الالتزام والتعاون من جميع الأطراف المعنية، فإن السودان لديه الفرصة لبناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً لشعبه.

■ ألا تستحق مفاعيل وجود اللاجئين السوريين في لبنان أن يحفز الحكم لتوطين سوق العمل ولبننة كل المهن لتستوعب عمالنا ببطالة 50%. لبننة تتضمن تأهيل وترخيص عمّالنا لممارسة مهن لا يقربوها لضعف الأجور، وهل هو صعب تقبل رفع الأجور لتصبح مغرية؟ نتكلم عن نصف مليون عامل وعائلاتهم.

■ لا أرى أنه يمكن للاجئين السوريين الاتكال على #مفوضية_اللاجئين في لبنان للتوصل إلى حلّ شامل ودائم... وضع #اللاجئون_السوريون ثقتهم بالمفوضية، ومع ذلك ترك الكثير منهم لمواجهة مصيره بنفسه، والاكتفاء بتقديم مساعدات ضئيلة لا تؤمن احتياجات فرد لشهر واحد #سورية #اللاجئون_السوريون.

■ قد تحولت التعبئة في أوكرانيا منذ فترة طويلة من العمل التطوعي إلى عمل إجباري. وطالب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، هذا الأسبوع، في كييف، زيلينسكي بـ«توسيع التعبئة» لوقف الهجوم الروسي.#أوكرانيا #روسيا #روسيا_تغزو_أوكرانيا.

إضاءة

الأمن أكبر تحدٍّ في المكسيك

يبرز التحدي الأمني باعتباره أبرز اختبار للرئيس المكسيكي الجديد الذي يُنتخب الشهر المقبل، في ظل تنافس كارتيلات المخدرات، ووقوع جرائم قتل يومية في البلاد

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في المكسيك في يونيو/حزيران المقبل، يبرز انعدام الأمن في البلاد أبرز تحدٍّ أمام الفائز في هذا الاستحقاق. وتتواجه في الانتخابات، المرشحة عن حزب اليسار الحاكم كلوديا شينباوم، والمرشحة عن يمين الوسط سوتشيتل غالفيز، لخلافة الرئيس المنتهية ولايته أندريس مانويل لوبيز أوبرادور.

وتتنافس كارتيلات عديدة في المكسيك للسيطرة على نقل المخدرات إلى الولايات المتحدة، كما تتنافس بسبب أنشطة أخرى كالاتجار بمهاجرين، وتنفيذ عمليات ابتزاز. وتشهد المكسيك أعمال عنف كبيرة منذ ديسمبر/كانون الأول 2006 مع تولي الرئيس السابق فيليبي كالديرون (2006-2012) منصبه وشنه هجوماً عسكرياً ضد العصابات. ومنذ ذلك الحين، سجلت المكسيك أكثر من 420 ألف حالة اغتيال، وأكثر من 100 ألف حالة اختفاء. وغيّر لوبيز أوبرادور، الذي يتولى السلطة منذ عام 2018، الاستراتيجية المعتمدة، مكرراً أنه يفضّل مهاجمة أسباب العنف مثل الفقر، ونقص التدريب، ونقص فرص العمل للشباب. ومنحت سياسة لوبيز أوبرادور الأولوية للبرامج الاجتماعية بدل الاعتماد على القمع، ولخصها بصيغة ينتقده عليها خصومه وهي «أوسمة، وليس إطلاق نار». وتراجع معدل جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة من 28 جريمة في عام 2018، بحسب البنك الدولي، إلى 23,3 في عام 2023، بحسب مؤسسة «إنسايت كرايم». مع ذلك، ما زالت المكسيك من بين الدول التي تشهد أكبر عدد من أعمال العنف في العالم، وفي أميركا اللاتينية، حيث يقع ترتيبها بين هندوراس التي سجلت 38 جريمة قتل لكل 100 ألف نسمة، والبرازيل (22 جريمة قتل لكل 100 ألف نسمة). وتسجل المكسيك نحو 30 ألف جريمة قتل سنوياً، أي نحو 80 جريمة يومياً. وتشهد 6 من أصل 32 ولاية حوالي نصف جرائم القتل، وفقاً للحكومة. ويقول الرئيس لوبيز أوبرادور إن ثلاثة أرباع جرائم القتل مرتبطة باشتباكات بين جماعات إجرامية.

وفي ظل هذا الوضع، وعدت رئيسة بلدية مدينة مكسيكو السابقة، كلوديا شينباوم، على غرار لوبيز أوبرادور، بمعالجة أسباب الانحراف «حتى يكون للشباب الحق في حياة غير مرتبطة بالجريمة المنظمة». كما وعدت بـ«مكافحة الإفلات من العقاب». وتعتمد شينباوم التي تتقدّم في استطلاعات الرأي بشكل كبير، على خبرتها حينما كانت رئيسة لبلدية العاصمة بين عامي 2018 و2023، حيث انخفض عدد جرائم القتل إلى 742 في عام 2022 مقابل 1309 في عام 2019، بحسب المعهد الوطني للإحصاء. ولخصت شينباوم آليات عملها في نهاية عام 2023، مؤكدة أنها ارتكزت على «معالجة الأسباب، وزيادة عدد عناصر الشرطة ومهاراتهم، وعلى الاستخبارات، والتحقيق والتنسيق بشكل أفضل». من جهتها، أطلقت منافستها سوتشيتل غالفيز حملتها تحت شعار «من أجل مكسيك بلا خوف». ووعدت غالفيز بملاحقة المجرمين المطلوبين بدعم من الجيش، وبناء سجن لأخطرهم، وتحسين رواتب عناصر الشرطة.

ولا يمكن الحديث عن الأمن في المكسيك من دون ذكر جارتها الكبيرة في الشمال، الولايات المتحدة. وتطلب الأخيرة من المكسيك مكافحة تهريب الفنتانيل. وقدّمت المكسيك شكوى في الولايات المتحدة ضد الشركات المصنعة للأسلحة التي تسبب الموت على أراضيها. ويوجد عناصر مكافحة مخدرات أميركيون في الأراضي المكسيكية، ما يثير أحياناً استياء المكسيكيين. وفي مواجهة احتمال عودة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، يتوقع خبراء أن يزداد الضغط على المكسيك، لمحاربة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية. وقال السفير المكسيكي السابق لدى واشنطن أرتورو ساروخان: «في مواجهة هذا السيناريو، يتعين على المكسيك أن تعد خطة بديلة لإعادة التكيف الكامل في مجال علاقاتها الثنائية». كما نقلت وكالة فرانس برس عن عضو مهم في فريق حملة شينباوم: «نحن نستعد لكلا السيناريوهين» اللذين قد ينتجان عن الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة. ورأى المحلل راوول بينيتيز في حديث لـ«فرانس برس» أنه على المكسيك أن تعمل على تحسين التنسيق بين القضاة والشرطة والمدعين العامين ووكالات الاستخبارات. واعتبر أن شينباوم نجحت في تحقيق هذه المهمة أثناء توليها رئاسة بلدية مدينة مكسيكو.

(فرانس برس)